الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

مبدأ الاقتصاد اللغوي في كتاب سيبويه

دراسة في مستويات التحليل اللساني (الصوتي، الصرفي، التركيبي)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في اللغة العربية وآدابها

التخصص: علوم اللغة

الطالبة:

عبد العالي خيرة

الأستاذة المشرفة:

برارات عائشة

أعضاء لجنة المناقشة

الرقم	اسم ولقب الأستاذ(ة)	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
01	الدكتور بن سمعون سليمان	أستاذ محاضر (أ)	غرداية	رئيسا
02	الأستاذة برارات عائشة	أستاذ مساعد (أ)	غرداية	مشرفا و مقررا
03	الأستاذ برجي عبد القادر	أستاذ مساعد (أ)	غرداية	مناقشا

الموسم الجامعي: (1436هـ / 1437هـ/ 2015م /2016م)

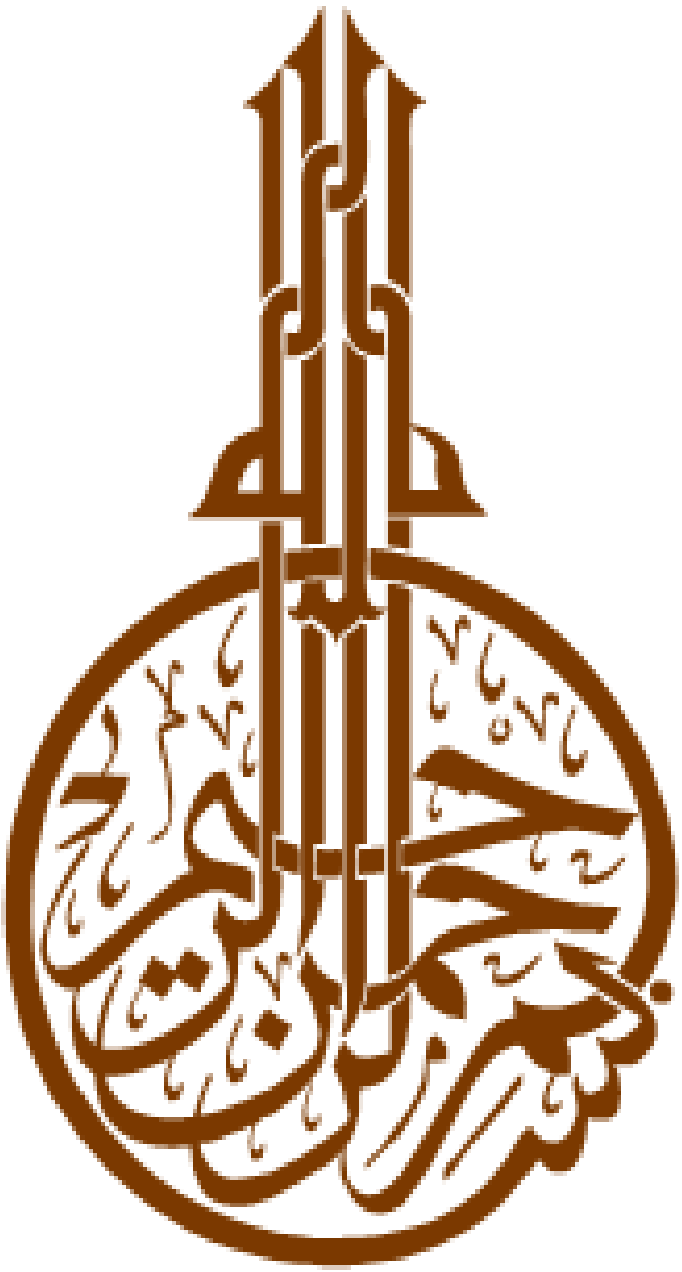

شكر وتقدير

أحمد الله الذي أعانني و أشكُره على إتمام هذا العمل ومصداقا لهدي النبي صلى الله عليه وسلم: (من لم يشكر الله لم يشكر الناس).

أتقدم بخالص الشكر و التقدير إلى

الأستاذة الكريمة عائشة برارات التي لم تدّخر جهدا في توجيهي و إرشادي

و إلى أخي الدكتور بوعلام عبد العالي الذي كان يُتابعني طيلة مشواري الدراسي وخاصة في طريقة البحث و التنظيم.

كما أمتن للجنة المناقشة التي ستفيض عليّ بتوجيهاتها القيِّمة و ملاحظاتها السديدة

الإهـداء

أهدي هذا العمل إلى أبي إبراهيم وأمي عائشة لعمش وإلى أهل البيت من القماط إلى العكاز وإلى خالتي السعدية أطال الله في عمرها

و إلى زميلي عبد القادر بن عامر الذي لم يبخل إليَّ بمخزون مكتبته كما ساعدني في استيضاح المقاربة اللسانية وزميلتي حاجّة قاسمي.

و كل من تحمل جهدا و مشقة ...و كل من أسدى بنصيحة أو رأي

جزى الله الجميع خير الجزاء.

الملخص:

الملخص بالعربية

تناول العلماء ظاهرة الاقتصاد اللغوي قديما وحديثا، وقد كان سيبويه من الأوائل الذين اعتنوا بهذه الظاهرة، ومن هنا كان اختيار موضوع المذكرة التي هيأ الله أن تكون في مقدمة ومبحثين وخاتمة، أما المقدمة فقد قمت بالتعريف بالموضوع وأهميته وأسباب اختياره وأهدافه والدراسات السابقة التي تناولتها والمنهج الذي اتبعته، فقد تناولت في المبحث الأول مفهوم مبدأ الاقتصاد اللغوي ومظاهره ورصدت فيه للعلاقة بين التراث اللغوي العربي واللسانيات، وأما المبحث الثاني فتحدثت فيه عن مبدأ الاقتصاد اللغوي في الكتاب من خلال المستويات الثلاثة الصوتي، الصرفي، التركيبي، والخاتمة كانت جامعة لأهم نتائج وملاحظات البحث، منها:

– أنَّ الاقتصاد اللغوي في كتاب سيبويه أكثر دقة وضبطا، من حيث تنوع المصطلح والتبويب.

– أن اللغة العربية تستجيب لهذا المعطى اللساني الغربي (مبدأ الاقتصاد اللغوي) فرغم التشابه نجد التفاوت باختلاف اللغة، فاللغة العربية أكثر تنوعا في المصطلح في كل المستويات اللسانية (الصوتي، الصرفي، التركيبي) وهذا ما وجدناه عند سيبويه، بينما الغرب – أندري مارتيني–كانت دراستهم أميل إلى المستوى الصوتي ولم تهمل المستويات الأخرى، لكن كان لهم الفضل في المفهوم العام، أي: وضع النظرية.

Résumé :

Le phénomène de l'économie de la langue est traite par de nombreux linguistes dans les temps, passés et modernes. Sibawiaih était l' un des pionniers qui ont œuvré dans cette perspective .ainsi nous avons choisi notre thème de mémoire de master qui sera composé d'une introduction deux chapitres et une conclusion.

dans l'introduction, nous avons donné une définition de notre thème, sans importance, ses objectif, les motivations de choix et le plan que nous avons adopté, aussi nous avons évoqué succinctement les études antérieurs de sa thème.

Dans la première chapitre nous nous sommes occupé de la notion du principe de l'économie dans la lange et ses aspects et nous intéressons de la relation entre la patrimoine linguistique de arabe et la linguistique .

Dans la deuxième chapitre nous avons évoqué le principe du l'économie dans la lange dans le livre selon trois plans: phonétique, conjugaison, syntaxique.

La conclusion compose les principaux résultats de notre recherche

مقدمة

بسم الله الرحمان الرحيم، سبحانك اللهم لا علم لنا إلاّ ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء وإمام المرسلين، أما بعد:

إنَّ من أعظم ما امتن به الله على هذه الأمة أنْ أكرمها باللغة العربية التي اختصها بعدَدٍ من الخصائص والسمات، أهَّلَتْها لحمل كتاب الله الصالح لكل زمان ومكان، ومن هذه الخصائص إيثارُها للاقتصاد في القول واستغنائِها عن فضول الكلام، فالاقتصاد اللغوي ظاهرة أصيلة في العربية، رغم كَوْنِ المصطلح لم يُعرف قديمًا عند اللغويين العرب، إلاَّ أنّه تُوجد مصطلحات مستقاة من المفهوم العام للاقتصاد اللغوي.

والاقتصاد اللغوي هو أن تكون العملية التواصلية بين المتكلم والسامع بأقل جهد ممكن، بدني وذهني؛ من هذا المنطلق وفي إطار التحضير لنيل شهادة الماستر ارتأينا أن يكون موضوع مذكرتنا هو: مبدأ الاقتصاد اللغوي في كتاب سيبويه دراسة في مستويات التحليل اللساني (الصوتي، الصرفي التركيبي).

وتبرز أهمية الموضوع في قيمة ومكانة مدونة البحث التي تعدُّ أول مصدر تفرعت عنه شتى علوم اللغة، كما أن الحاجة العلمية لمثل هذه البحوث التي تستهدف الدرس اللساني العربي القديم بمنظور اللسانيات الحديثة، تضفي تنوعا في امتزاج وتبادل الثقافات، فضلا عن كونه يروم التقارب بين منجزين لسانيين مختلفين (لمنجز اللساني العربي القديم والمنجز اللساني الغربي الحديث).

و على هذا، تنوعت أسباب اختيار الموضوع بين الذاتية منها والموضوعية، فالذاتية تمثلت في الرغبة والميل إلى الدراسات العربية في الممارسة اللسانية التحليلية.

أما الموضوعية فتمثلت في البحث عن عوامل التأثير والتأثر بين التراث اللغوي العربي واللسانيات الحديثة؛ من أجل الاطلاع على أصالة التراث العربي اللغوي ممثلا في كتاب سيبويه ومحاولة دراسة الموروث اللغوي القديم بالمنجز اللساني الحديث من أجل إحياء التراث ومعاصرته للواقع اللغوي الحالي.

ومن هذه الأسباب، تلوح لنا ضرورة الإشارة إلى أهداف البحث المتمثلة فيما يلي:

إبراز مواضع مبدأ الاقتصاد اللغوي في الكتاب من خلال الظواهر الثلاثة: الإدغام، التصغير الحذف، مع توضيح آليات تحقق ذلك والعناصر المساعدة عليه ومع الوقوف على المقاربة التي جاء بها أندري مارتيني في مبدأ الاقتصاد اللغوي.

وبما أنَّ مبدأ الاقتصاد اللغوي من نتائج اللسانيات الوظيفية التركيبية، عند مارتيني ومن منطلق المزاوجة بين المنجزين التراث العربي واللسانيات وعلى الرغم من التوجهات المختلفة حول صلاحية اللغة العربية؛ تتبادر إلى أذهاننا الإشكالية التالية:

كيف قعّد التراث العربي عامة وكتاب سيبويه خاصة مبدأ الاقتصاد اللّغوي؟

وقد تفرعت عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات، كانت كالتالي:

- هل خصّص سيبويه جزءًا من دراسته اللّغوية لمبدأ الاقتصاد اللّغوي؟
- ما مفهوم مبدأ الاقتصاد اللّغوي ما هي مظاهره؟
- كيف تحقّق مبدأ الاقتصاد اللّغوي في كتاب سيبويه وما نظرته إلى ذلك؟
- ما خصوصية الطرح العربي للاقتصاد اللغوي عند سيبويه في كتابه في تأصيل اللسانيات؟

إن المقاربة اللسانية في مستوياتها التحليلية الثلاثة (الصوتي، الصرفي، التركيبي)، استدعت جملة من الأدوات الإجرائية:

الوصف: استعملناه في الجانب النظري والاستقراء الناقص: (الانتقاء للمادة العلمية) فلم نستقرئ جميع حالات الاقتصاد اللغوي مع مستويات اللغة، بل حاولنا التركيز على المطرد منها فقط، أما التحليل فقد وظفناه في استخلاص مظاهر الاقتصاد اللغوي الثلاثة. إضافة إلى الإحصاء والمقارنة فالإحصاء وظفناهُ في حصر العينات التي تم فيها الاقتصاد اللغوي أما المقارنة فقد استعملناها في توضيح المقاربة بين النظرة السيبويهية والإجرائية المارتينية.

وبما أن الدراسات السابقة تعد أرضية منهجية وموضوعية تساعد في رسم إطار خطوات البحث لم نقف من خلال عملية البحث على دراسة تناولت البحث كما سنتناوله في هذه المذكرة إلا أننا

وجدنا دراسات تتقاطع مع دراستنا:

- دراسة وردة غديري وهي رسالة ماجستير في اللّغويات تحت إشراف بلقاسم ليبارير للسنة الجامعية 2012-2013 والموسومة بعنوان: سمات الاقتصاد اللغوي في العربية – دراسة وصفية تحليلية – وقد اقتصرت هذه الرسالة على الوصف والتنظير في مقاربة الاقتصاد اللغوي مع تعاريف وأقوال النظرية له في العربية، كما أنها لم تركز على مدونة بعينها فكان البحث مترامي الأطراف مجملا.
- دراسة ليث محمد لال محمد وهي: رسالة ماجستير في اللغة تحت إشراف عبد الرحمان محمد إسماعيل سنة 1415هـ وهي الموسومة بعنوان: الاقتصاد اللغوي في العربية وقد أقرت هذه الرسالة بداية بالمنهج المجمل في التعامل مع ظاهرة الاقتصاد اللغوي ثم فرقت الاقتصاد اللغوي بين الوضع والاستعمال في جميع مستوياتها.
- أما دراستنا فقد حاولت التركيز على الاقتصاد اللغوي انطلاقا من المستويات اللسانية الثلاثة: الصوتي، الصرفي، التركيبي، في مظاهره الثلاثة هي الإدغام، التصغير، الحذف، كما أننا ركزنا في دراستنا على مدونة تراثية وهي كتاب سيبويه.

وللإجابة عن إشكالية البحث وتماشيا مع الأسئلة الفرعية حاولنا ضبط صورة الخطة وضمت مبحثين تسبقهما مقدمة وتقفوهما خاتمة .

دَرسْنا في المبحث الأول مفهوم مبدأ الاقتصاد اللغوي ومظاهره في ضوء المقاربة اللسانية، وقد ضم مطلبين: في الأول تحدثنا عن العلاقة بين التراث العربي واللسانيات، أما الثاني: عالجنا فيه مفهوم مبدأ الاقتصاد اللغوي ومظاهره عند العرب.

أما المبحث الثاني فهو لب البحث وكان عبارة عن دراسة تطبيقية على الكتاب؛ حيث تناولنا فيه مبدأ الاقتصاد اللغوي في الكتاب من خلال مستويات ثلاثة (الصوتي، الصرفي، التركيبي) وقد تضمن ثلاثة مطالب:

اختص الأول بالمستوى الصوتي ممثّلا في ظاهرة الإدغام، والثاني بالمستوى الصرفي في ظاهرة التصغير، والثالث فقد كان خاصّا بالمستوى التركيبي في ظاهرة الحذف.

أما الخاتمة فسجلنا فيها أهم النتائج والملاحظات التي أسفر عنها البحث.

وكأيِّ جهد إنساني وبحث علمي أكاديمي فإنه لا يخلو من صعوبات والتي كان منها:

متانة أسلوب سيبويه وتركيزه واختصاره في أغلب الأحيان، مع صعوبة الإبانة في الشرح، إضافة إلى تشتت المواضيع وتفرقها على أبواب عديدة وعدم نضج المصطلح واستقراره؛ لكون إنجازات سيبويه من بواكير الفكر اللغوي العربي.

ولا يَسعُنا في الختام إلا أن نُجليَّ عبارات التقدير والتبجيل في محراب الفضل والجهد غَمَرَتنَا بهما أستاذتنا الفاضلة عائشة برارات على ما قدمته من توجيه وإرشاد ساعدنا على إخراج البحث في هذه الصورة التي وصل إليها.

وفي الأخير أرجو أني قد وفقت في تناول هذا الموضوع ودراسة جوانبه، وأن يجعله المولى العلي القدير خالصا لوجهه الكريم، فإن أصبت فمن الله وإن أخطأت فمن نفسي.

وصلى الله على سيدنا محمد

وعلى آله وصحبه

وسلـــــم

تسليما

خيرة عبد العالي

يوم الأربعاء 27 رجب 1437

الموافق لـ 04 ماي 2016

النوميرات، غرداية – الجزائر–

المبحث الأول:

مبدأ الاقتصاد اللغوي ومظاهره في ضوء المقاربة اللسانية

المطلب الأول: بين التراث العربي واللسانيات

تعتبر اللغة عبارة عن مخزون فكري في الذاكرة البشرية يستخدمها الإنسان حسب حاجته التواصلية، ولقد عني الباحثون قديما وحديثا من العرب بهذا الموروث اللغوي لكشف خباياه ومحاولة تجديد مضامينه بما يتماشى مع المعاصرة وحداثة كل عصر.

إنه لمن الصعب أن ندرس تراثنا اللغوي في ضوء ما جاءت به النظريات والمناهج الجديدة التي نشأت في عصرنا؛ لأن بيئة التفكير التي كان يعيش فيها علماؤنا تختلف كثيرا عن المنجزات المعاصرة التي طغت عليها اللسانيات والمناهج الغربية، وهذا السبيل ولَّد صراعات قائمة عند التراثيين والحداثيين بين التمسك بالموروث العربي وبين الانبهار باللسانيات الغربية.

وفي هذا الصراع الدائم حول التراث واللسانيات، نشأ فريق توفيقي يؤمن بفكرة الامتزاج القائمة على الإفادة من اللسانيات من أجل إحياء التراث وهذا الامتزاج، أي: المقاربة، لا يشكل عائقا في دراسة اللغة العربية؛ لأنها لغة كسائر اللغات لها خصائصها، فهي نظام متكون من مجموعة قواعد وقوانين إلى جانب ذلك لها وظيفة تواصلية تبليغية، فضلا عن كونها اللغة التي نزل بها القرآن الكريم وقد تميز منذ نزوله بكثير من الدراسات والبحوث والتفاسير بما جاء به من إعجاز لغوي ظل يتجدد إلى الآن في البحث عن مكنوناته، وخير دليل على هذا، تداخل الثقافات في العصور الأولى من الإسلام، فقد أخذ العرب القدامى من ثقافات الغير، مما يعني أن العصبية التي عرفوا بها لم تمنعهم من تقبل الآخر، يقول عبد السلام المسدي في فكرة استيعاب الفكر العربي القديم بما جاءت به الحضارة الإنسانية السابقة بقوله: « قد استفاد [العرب] من كل ما توفر لديهم عندئذ من مناهل التراث الإنساني تمثل ثمار المواريث الهندية والفارسية واليونانية وبإتباعه لثقافة السالفين اكتسب بعدا إنسانيا كان حلقة تواصل وامتداد على مساق الحضارة البشرية»[1]، ذلك أن منطلق المرجعية الدينية يتمثل في: « هذه السمة التي مرجعها إلى الطابع الإسلامي الذي نقل العرب في ضوئه مواريث السالفين»[2].

---

[1] – عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسية في اللسانيات، دار الكتاب الجديدة المتحدة، (د ب)، ط1، 2010، ص28.

[2]– المرجع نفسه، ص 28.

إن توظيف واستثمار اللسانيات الحديثة في إعادة قراءة التراث اللغوي العربي، تمكننا من معرفة العقلية التي إنبنى عليها تفكير علمائنا، يقول عبد السلام المسدي: « فمقولة التراث تستند عند عامة المفكرين العرب إلى مبدأ ثقافي منه تستقي شرعيتها وصلابتها في التأثير والتجاوز وهي بهذا الاعتبار لحظة البدء في خلق الفكر العربي المعاصر والمتميز فلا غرابة أن تعد قراءة التراث تأسيسا للمستقبل على أصول الماضي بما يسمح لبعث الجديد عبر إحياء المكتسب»[1].

وهكذا تعد القراءة مقاربة للتراكم المعرفي باستحضار تلك المناهج الحديثة وليس إسقاطا كليا؛ إذ يقول عبد الرحمان الحاج صالح: « أن المقصود [تجديد القراءة على الموروث العربي القديم] ليس إسقاط هذه المذاهب والنظريات الحديثة على المذاهب العربية القديمة لا نريد النظر فيما أخرجه القدامى وفي أعيننا نظريات خاصة بالعصر الذي نعيش فيه ونطمس الرؤية القديمة بالرؤية الجديدة ولو من بعض الجوانب»[2] لسبب إن: « لكل عصر نظرة خاصة وتطورا خاصا للظاهر وكيفية خاصة للكشف عن أسرارها المنظور العربي يتميز بلا شك في هذه العلوم الإنسانية عن المنظور الغربي الحديث ثم لابد أن نعرف أن الكثير مما هو موجود عند الغربيين ورثوه عن الحضارة اليونانية»[3].

ومن هذا المنطلق، يعد كتاب سيبويه ثمرة من الثمرات الأولى للتراث اللغوي التي يمكن مقاربتها باللسانيات؛ إذ إننا نجد الكتاب يحمل في طياته كل النظريات التي لا تقل أهمية عن الحقائق التي أتت بها اللسانيات؛ لاشتماله علوم اللغة في مستويات فكتاب سيبويه هو: « جامع لقواعد اللغة العربية من نحوها وصرفها وأصولها»[4]، وقد قيل عنه أيضا، أنَّ: « كتاب سيبويه ليس كتابا في النحو بالمعنى التقليدي وإنما هو كتاب في تحليل الخطاب ولسانيات النّص درس فيه اللّغة كوضع أو كنظام بنيوي

---

[1]- عبد السلام المسدي، مرجع سابق، 28.

[2]- عبد الرحمان الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، موفم للنشر، الجزائر، (د ط)،2007م، ص 8.

[3]- المرجع نفسه، ص8.

[4]- خالد عبد الكريم جمعة، شواهد الشعر في كتاب سيبويه، الدار الشرقية، مصر، ط2، 1409هـ- 1989م، ص 42.

ودرس فيه ظواهر الاستعمال التي تؤكدها الدراسات اللسانية المعاصرة في إطار الطابع التداولي العملي»[1].

وفي ذلك فإن الكتاب يتسم بجميع المستويات التحليلية للغة وظواهرها فلا عيب ولا عائق إن قاربناه بالنظريات الحديثة حتى نصل إلى خلق تحليل جديد يتماشى مع المعاصرة في إطار المدرسة الوظيفية التركيبية بإسهامات أندري مارتيني.

المطلب الثاني: مفهوم مبدأ الاقتصاد اللغوي:

اللغة ظاهرة اجتماعية تتميز بالإيجاز قصد الاختصار في الكلام وبالتوسع قصد توضيح فكرة ما، وهذا يختلف بين لغة ولغة حسب العلاقات القائمة فيما بين البنية والوظيفة، لكن نجد في العموم أغلب اللغات تميل إلى الإيجاز والاختصار حتى لا تكون تكلفة بدنية وعقلية في إيصال الرسالة (المقصودة)، بشرط مراعاة التخاطب بين المتكلم والمتلقي وهو ما يسمى بالاصطلاح اللساني، مبدأ الاقتصاد اللغوي: وهو معروف في اللغة العربية ومن خصائصها وشجاعتها.

ومن هذا المنطلق، نود توضيح مفهوم مبدأ الاقتصاد اللغوي من الناحية اللغوية ومن الناحية الاصطلاحية.

الفرع الأول– تعريفه لغةً واصطلاحًا:

أولا– لغة:

قال الخليل :«قصد: القَصْدُ: استقامة الطريقة، وقصد يقصد قصدا فهو قاصد والقصد في المعيشة: ألاَّ تسرف ولا تقتر وفي الحديث: "ما عال مقتصد ولا يعيل»[2].

---

[1]– بشير ابرير، آليات تحليل الخطاب في كتاب سيبويه، مجلة كلية الآداب واللغات، جامعة بسكرة، العدد: 10 – 11، جانفي، جوان، 2012، ص11.

[2]– الفراهيدي الخليل بن أحمد،كتاب العين، تج: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1424هـ، 2003، ج3، ص: 393، ينظر ابن منظور جمال الدين محمد، لسان العرب، دار الصادر، بيروت، لبنان، ط4، 2005 م، ج3، ص353-354، (مادة: قصد).

ويذهب الزمخشري في تعريف (مادة: ق ص د) على سبيل المجاز بقوله: «قصد في معيشته واقتصد، قصد في الأمر: إذا لم يجاوز فيه الحد ورضي بالتوسط؛ لأن في ذلك يقصد الأسد وهو على القصد وعلى قصد السبيل إذا كان راشدا»[1].

ومن ذلك يتبين أن معاني: (ق ص د) تدور حول: عدم الإسراف والتقتر، فالقصد في اللغة عكسه الإفراط.

ثانيا– اصطلاحا:

يتحدد المفهوم الاصطلاحي انطلاقا من دراسات واجتهادات اللسانيين الغربيين مع المدرسة الوظيفية وقد كان ظهوره أكثر تجليا في إسهامات أندري مارتيني فيما أنجزه من آليات إجرائية تحليلية تركز على الوظيفة التركيبية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا المبدأ يتفاعل في إطار معرفي متداخل ينطلق من تحديد وظيفة اللغة؛ حيث يقر أندري مارتيني في وصف اللغة على أن لها قدرة تواصلية لدى المتكلمين وتقوم هذه الوظيفة: «باعتبارها مؤسسة إنسانية»[2]، إلى جانب وظائف أخرى ثانوية؛ حيث يرى مارتيني: «أن دراسة وظيفة العناصر اللغوية أمر ضروري؛ لكونها الأداة المؤمنة للتواصل بين البشر ومن هنا، لا تكفي معرفة أن اللغة تتشكل عناصرها في صورة بِنَى متراصة، بل لابد من معرفة وظائف هذه البِنَى»[3].

إضافة إلى أنه يتضح أكثر في التقطيع المزدوج الذي يقوم على إجراء تحليل اللغة إلى وحدات محدودة ونهائية، من أجل تحديد وظائفها ومن بين المصطلحات المستعملة في هذه الدراسة: المونيم والفونيم، فالمونيم هو: أصغر وحدة دالة وتتحقق على مستوى التقطيع الأول، أما الفونيمات فهي

---

[1]– الزمخشري أبو القاسم محمود، أساس البلاغة، تح: محمد باسل عيون السواد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ– 1998م، ج2، ص80–81.

[2]– نعمان بوقرة، اللسانيات اتجاهاتها وقضاياها الراهنة، عالم الكتب الحديث، عمان، ط1، 1430هـ– 2009م، ص100.

[3]– الطيب دبة، مبادئ اللسانيات البنوية – دراسة تحليلية– دار القصبة للنشر، الجزائر، ط2، 2011م، ص 106.

الوحدات غير الدالة، تظهر على مستوى التقطيع الثاني، ويعتبر أندري مارتيني أن التقطيع يعد من السمات التمييزية بين اللغة الإنسانية واللغة الحيوانية[1].

ومن هنا، يتأسس هذا المبدأ على أساس العلاقة بين بنية اللغة ووظيفتها في العملية التواصلية؛ إذ يميل الإنسان إلى: « تقليص نشاطه الذهني والجسدي إلى الحد الأدنى»[2].

وهذا يعني: أن الوظيفة التواصلية للغة يمكن أن تتم بأقل جهد ذهني وبدني ممكن فتؤثر في المخاطب فتجعله يتصور ما يناسب من المعاني التي يمكن أن يحتمل معناها اللفظ المقتصد فيه.

ويتحقق مبدأ الاقتصاد اللغوي بإجراءات التقطيع المزدوج فنظرة مارتيني للاقتصاد تتمثل: «في التقطيع الثاني، بشكل أكثر وضوحا؛ إذ يقول: ويمكننا أن نلاحظ ما يمثله التقطيع الثاني من اقتصاد» [3].

وجاء من بعده بيارجيرو؛ حيث يرى بأن اقتصاد الكلام هو: « الذي يشرطه مبدأ الجهد الأقل هو الآخر مصدر ثانٍ من مصادر تبديلات المعنى»[4]، أي: أن الاقتصاد مصدر آخر من مصادر تغيير المعنى ويقول كذلك: «إننا نحذف من خطابنا كل ما ليس ضروريا للاتصال وإنها شائعة في لغة المجاز؛ قصد التوضيح»[5]، ويمثل ذلك: (بمدينة بيروت عاصمة لبنان) تصبح: (عاصمة لبنان)، وتنتهي إلى أن تكون باختصار العاصمة: (لبنان).

ويضيف قائلا: ويمكن أن يأخذ معنى الاقتصاد الكلامي من طول الكلمات بحد ذاتها فيكون جزء ويفهم معناها دون خلل ومثال ذلك في اللغة الفرنسية: Automobile Véhicule تتحول إلى Automobile وتصير Autos[6].

---

[1]- ينظر: الطيب دبة، مرجع سابق، ص107-108.

[2]- أندري مارتيني، مبادئ في اللسانيات العامة، تر: سعيد زبير، دار الأفاق، الجزائر، (دط)، (دت)، ص153.

[3]- الطيب دُبَّة، المرجع نفسه، ص109.

[4]- بيارغيرو، علم الدلالة، تر: انطوان أبو زيد، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، ط1، 1986، ص83.

[5]- المرجع نفسه، ص 3.

[6]- ينظر: المرجع نفسه، ص83.

الفرع الثاني: مظاهر الاقتصاد اللغوي عند العرب:

تعدُّ آلة اللّسان عند العرب امتيازًا متنوِّعًا، تتعدد صوره وأشكاله وتمظهراته بين المبالغة والإيجاز لكنَّها تجنح في الأغلب عندهم إلى طلب الخفة والاختصار حتى عُدَّ ذلك عندهم من البلاغة على مستويات متعددة: صوتية، صرفية وتركيبية؛ لذا لزم علينا في البداية توضيح بعض مظاهر الاقتصاد اللغوي عند العرب.

يتجسد الاقتصاد اللغوي عند العرب في بعض المظاهر اللغوية التي يمكن حصر بعضها فيما يلي: الإدغام، التصغير، الحذف، الإيجاز، الاختصار، القصر، الإضمار والاتساع.

فالإدغام في الاصطلاح: « إدخال حرف في حرف آخر من جنسه، بحيث يصيران حرفا واحدا مشدَّدا، مثل: (مدَّ يمُدُّ مدّا) وأصلها: (مدد، يمدد، مددا...) وهو في الكلام على ضربين: أنه يكون في الحرفين المتقاربين في المخرج كما يكون في الحرفين المتجانسين وذلك يكون تارة بإبدال الأول ليجانس الآخر:(كامحى) وأصله: (امحى) على وزن (انفعل) ويكون تارة بإبدال الثاني ليجانس الأول، (كادَّعى) وأصله: (ادتعى) على وزن (افتعل) » [1].

ومن هذا المفهوم، فالإدغام هو تقريب أو إدخال صوت في صوت حتى نتفادى الثقل في اللسان وتكون هناك خفة وسهولة في النطق وهو الغرض من الاقتصاد.

و**التصغير** هو :« أن يضم أول الاسم ويفتح ثانيه، ويزاد بعد الحرف الثاني ياء ساكنة تسمى: (ياء التصغير)، نحو: دِرهَم – دُرَيْهِمْ، عصفور – عُصَيْفِيرْ...وللتصغير دلالات منها: التقليل، نحو: دريهمات، التصغير، نحو: كتيب، التحقير، نحو: شويعر، التحبيب، نحو: بنيَّ، أُخَيَّ» [2] ونفهم من ذلك أن مصطلح التصغير فيه معنى التقليل وهو ما يرمي إليه الاقتصاد.

---

[1]_ مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، تح: كوكب ديب دياب، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، ط1، 2004م، ص241.

[2]_ مرجع نفسه، ص 232، 233.

كما أن **الحذف**: « هو إسقاط كلمة للإجتزاء عنها بدلالة غيرها في الحال أو فحوى الكلام» [1].

ويقول عنه أيضا الجرجاني: «بأنه من دقائق اللغة وعجيب سرها، وكلام يتميز بالجمال والرونقة إذا وقع فيه الحذف وهذا حين وصف بأنه هو: «باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر شبيه بالسحر فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر،...الإفادة أزيد للإفادة وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق وأتم ما تكون بياتا إذا لم تبن»[2].

وعرَّفه المحدثون بأنه: «حذف أحد العناصر من بناء الجملة ويمثلون له بإسقاط كلمة (that) من قولهم في الانجليزية: (sidhewasready) فأصل الكلمة: (I sidthathewasrady) فسقطت كلمة (that) منا ولم يتغير معنى الجمل»[3].

أما **الإيجاز** فهو: « أداء المقصود من الكلام بأقل من عبارات متعارف الأوساط»[4].

وقد وصفه السكّاكي أيضا في تعريفه للبليغ؛ حيث قال: «البليغ من أخذ بخطام كلامه وأناخه في مبرك المعنى ثم جعل الاختصار له عقالا والإيجاز له مجالا فلم يفد عن الأذهان ولم يشد عن الآذان »[5].

فالملاحظ لهذين التعريفين أن الإيجاز: هو الحصول على المعنى دون الرجوع إلى أصل اللفظ وهذا يعني الوصول بالقليل من اللغة (الكلام) إلى الكثير من الغايات والمعاني والمقاصد فالإيجاز جمع بين اقتصاد اللغة وتكبير المعنى.

---

[1] – الرمَّاني، النكث في إعجاز القرآن ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن الكريم، تح: محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام، دار المعارف، القاهرة، ط1، (د س)، ص 76.

[2]– الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تح: عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، ط1، 1424هـ – 2004م، ص 231.

[3] – محمود سليمان ياقوت علم الجمال اللغوي، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1955، ج1، ص: 307 نقلا عن وردة غديري، سمات الاقتصاد اللغوي في العربية، دراسة وصفية تحليلية، رسالة ماجستير، إشراف بلقاسم ليبارير، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، بجامعة الحاج لخضر، باتنة سنة 1423– 1424هـ/ 2002– 2003م، ص 63.

[4]– السكّاكي، مفتاح العلوم، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1987م، ص 277.

[5] – المصدر نفسه، ص 256.

والاختصار، يُعَرَّفُ بأنه: «تقليل المباني مع إبقاء المعاني أو حذف عرض الكلام وهو جلُّ مقصود العرب»[1]، وفي النّحو، هو: «الحذف لدليل»[2]، وهذا ما يرمي إليه الاقتصاد؛ حيث تكون المباني قليلة مع عدم الإخلال بالمعنى.

والقصر: هو الحذف لغير دليل، كما قال السيوطي:«...ولغير دليل يسمى اقتصارا»[3] .

وقال بن هشام: «يجرد في المفعول اختصارا واقتصارا ويريدون بالاختصار الحذف لدليل وبالاقتصار الحذف لغير دليل»[4].

فالاقتصار، هو: الاكتفاء بأقل كلام حتى لا يبلغ الطول مداه ونهايته، ويكون هنالك ملل وهذا ما يرمي إليه الاقتصاد اللغوي.

أما **الإضمار** فـ: «هو إسقاط الشيء لفظا لا معنى وترك الشيء مع بقاء أثره»[5].

فهو إذن، إسقاط عنصر ما من الكلام سواء كان حرفًا أو كلمةً أو جملةً أو حركةً، وبذلك يقترن الإضمار بالاقتصاد اللغوي من حيث إنهما يعتمدان على أقل جهد (فكري وبدني) ومصطلحين لا يظهران في سياق حرف أو كلمة أو جملة وإنما يفهمان من المعنى الذي يرمي إليه السياق والتركيب.

وأيضا **الاتساع**: «ضرب من الحذف وإلا أنك لا تقيم المتوسع فيه مقام المحذوف، وتعربه بإعرابه وتحذف العامل في الحذف وتدع ما عمل فيه على حاله في الإعراب ولا يجري الاتساع في المتعدي إلى اثنين»[6].

---

[1]-السكّاكي، مصدر سابق، ص71.

[2]- المصدر نفسه، ص226.

[3] - السيوطي جلال الدين، هَمعُ الهوامع، ج2، تح: د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، دط، (دت)، ص224.

[4]- ابن هشام، معني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: مازن المبارك ، دار الفكر، بيروت، ط6، 1985م، ص797.

[5]- الجرجاني علي بن محمد الشريف، التعريفات، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1405هـ، ص46

[6]- الكفوي أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني، الكليات، تح: عدنان درويش و محمد المصري، دار النشر مؤسسة الرسالة ،بيروت، (د ط)، 1419هـ، 1998م، ص 31.

والاتساع عند بن السراج على ضربين: «باتساع العامل فيه بحاله: إقامة المضاف إليه مقام المضاف نحو: ﴿وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ﴾ (يوسف: 82) ، أي: أهل القرية واتساع إقامة الظروف مقام الاسم نحو:(صيد عليه يومان) ومعنى صيد عليه الوحش في يومين، كذلك نحو: (نهارك صائم ليلك قائم) ومعنى: (أنك صائم في النهار وقائم في الليل)»[1].

ومن ذلك، نرى أن الكفوي وابن السرَّاج يفرقان بين الحذف والاتساع، فالحذف هو إسقاط العامل مع بقاء المعمول أو الأثر سواء كان معنويا أو نحويًّا (اعراب)، أما الاتساع جزء من الحذف مع تغير ما بقي من معمول حتى يتناسب مع الحكم الإعرابي، كما قال علي أبو المكارم: « أنه في حالة الاتساع يتغير الباقي بعد المحذوف ليتناسب حكمه الإعرابي مع وضعه الجديد»[2]، لكنهما يتلازمان، فالاتساع ضرب من الحذف؛ لأن الحذف يشمل حالة بقاء المعمول أو تغيره ومن ذلك فالاتساع اقتصاد ما دام هو ضرب من الحذف.

ومن خلال ما ذكرناه، نرى بأن مظاهر الاقتصاد اللغوي في العربية لا تقتصر على مستوى واحد، بل تتعدى ذلك إلى كل المستويات اللسانية في اللغة العربية وضعا واستعمالا قصد استخفاف ما ثقل على اللسان وتقليل ما كثر في صيغ صرفية سريعة مقتضبة وإيجاز واختصار ما طال وأسهب تركيبا ونحوا، حتى لا تكون تكلفة ذهنية وزمنية مع مراعاة المقال والمقام بين المُخَاطِبِ والمُخَاطَبْ التي يفهم منها معانٍ كثيرة مقصودة بألفاظ قليلة مخصوصة وهذا ما سنحاول الكشف عنه عند سيبويه في كتابه، من خلال المظاهر الثلاثة: الإدغام، التصغير، الحذف.

[1]– ابن السرَّاج محمد بن سهل، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، بيروت، ط3، 1988م، ج2، ص 255.

[2]– علي أبو المكارم، الحذف و التقدير في النحو العربي، دار غريب القاهرة مصر ط1، 2008، ص 202.

المبحث الثاني:

مبدأ الاقتصاد اللغوي في كتاب سيبويه

المطلب الأول: الاقتصاد في المستوى الصوتي " الإدغام"

انطلاقا من وصف اللغة بكونها: « عبارة عن أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم» [1] فذلك يحيل على أن الصوت اللّغوي عنصر أساسي في بنائها شكلا ومعنى، حتى يتمكن الإنسان من التعبير عن أغراضه.

ولقد عُنِيَ اللغويون العرب قديما وحديثا بالدرس الصوتي عناية فائقة؛ حيث: «بدأ الدرس الصوتي جنبا إلى جنب مع نظيره الصرفي والنحوي والمعجمي، فقد شغل اهتمام الرائدين من رواد الفكر اللغوي وهما: الخليل وسيبويه وغطّى منذ بدايته اهتمامات تقع في دائرة الدرس الصوتي العام وأخرى في مجال الدرس الفونولوجي»[2].

ويُعَدُّ سيبويه من الأوائل الذين اهتموا به في أبواب متناثرة من الكتاب بدءًا من تحديد الحروف العربية وترتيبها بحسب المخارج والصفات إلى ما يَطرأ عليها من تغيرات سواء إعلالا، أو قلبا، أو إمالة أو وقفا، أو إدغاما، وبما أن عناصر التغيير الصوتي كثيرة، فدراستنا تقتصر على ظاهرة الإدغام فهو وسيلة من وسائل الاقتصاد اللغوي يحقق انسجاما صوتيا يلجأ المتحدثون باللغة إليه في دورة التخاطب لأغراض عدّة.

ومن أجل ذلك تجدر بنا الإشارة إلى الترتيب الصوتي الذي وضعه سيبويه حتى نتمكن من معرفة ما يجوز فيه الاقتصاد اللغوي لظاهرة الإدغام مع إبراز الأسباب التي أدَّت إليه، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

---

[1] – ابن جني أبو الفتح عثمان، الخصائص، ج1، تح: عبد الحميد هُنداوي، دار الكتب، العلمية، بيروت، لبنان ط3، 2008، ص 87.

[2]– محمد فتيح، في الفكر اللغوي، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1989، ص 135.

النظام الصوتي عند سيبويه[1]:

الحروف	المخارج	الصفات
ء	من أقصى الحلق	مجهورة – شديدة– منفتحة
ه		مهموسة– رخوة – منفتحة
ا		مجهورة – هاوية – خفيفة – منفتحة
ع	من أوسط الحلق	مجهورة– بين الرخوة والشدة –منفتحة
ح		مهموسة – رخوة – منفتحة
غ	أدنى الحلق	مجهورة – رخوة – منفتحة
خ		مهموسة – رخوة – منفتحة
ك	من الحنك الأعلى	مهموسة – شديدة – منفتحة
ق	من أقصى اللسان وما فوقه من الحنك	مجهورة – شديدة منفتحة
ض	بين أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس	مجهورة – رخوة – مطبقة
ج	من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى مخرج	مجهورة – شديدة – منفتحة
ش		مهموسة – رخوة – منفتحة

[1]– سيبويه ، مصدر سابق، ج4، ص 431– 435

سيبويه

ي		مجهورة – حرف لين – هاوية – خفيفة – منفتحة
اللام	من حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان	مجهورة – شديدة الانحراف – منفتحة
الراء		مجهورة – حرف تكرار – منفتحة
النون	من حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى ومن فوق التنايا والخيشوم النون الخفيفة	مجهورة – شديد الغنة– منفتحة
الطاء	ما بين طرف اللسان وأصول الثنايا	مجهورة – شديدة – مطبقة
د		مجهورة – شديدة – منفتحة
ت		مهموسة– شديدة – منفتحة
ص	بين طرف اللسان وفويق الثنايا	مهموسة – رخوة – مطبقة
ز		مجهورة –رخوة – منفتحة
س		مهموسة – رخورة – منفتحة
ظ	بين طرف اللسان وأطراف الثنايا	مجهورة – رخوة – مطبقة
ذ		مجهورة – رخوة – منفتحة
ث		مهموسة – رخورة – منفتحة
ف	من باطن الشفة وأطراف الثنايا العلى	مهموسة – رخوة – منفتحة
ب	بين الشفتين	مجهورة – شديدة – منفتحة

م		مجهورة – شديدة الغنة – منفتحة
و		مجهورة – حرف لين هاوية – خفيفة منفتحة

وقد عالج سيبويه الاقتصاد الصوتي للإدغام في كتابه وأفرد له بابا في التضعيف سمَّاه: باب الإدغام.

الفرع الأول: الاقتصاد في حروف المثلين

قسم سيبويه الاقتصاد اللغوي لظاهرة الإدغام إلى أقسام:

أولا– الاقتصاد في المتصل:

يُقرُّ سيبويه أن هناك اقتصادا لغويا عند العرب يشير إليه المحدثون بمصطلح البدل الضروري: «وهو الذي يسمى عند الوظيفيين بالتنوع التركيبي variante combination، وهو الذي يضطر إليه جميع الناس ولابد أن ينطقوا هكذا»[1].

ويصرح به في الاقتصاد المتصل (الكلمة: المورفيم) فلابد من تحقيق الإدغام في الفعل والاسم إذا توالى صوتان متماثلان في عينه ولامه، ومنه يقول: «أما ما كانت عينه ولامه من موضع واحد فإذا تحركت اللام منه وهو (فعل) ألزم الإدغام وأسكن العين فهذا متلئب في لغة تميم وأهل الحجاز»[2].

إن المتأمل لما سمَّاه سيبويه (باب التضعيف) يجده يعالج الاقتصاد في المتصل، إذ أورد فيه أمثلة نحاول أن نستقرئ منها القوانين التي تحكم الاقتصاد استنادا فيها على الميزان الصرفي والتي منها:

---

[1]– التواتي بن التواتي، المدارس اللسانية في العصر الحديث ومناهجها في البحث، دار الوعي، (د ب) و(د ط)، 1436 هـ – 2015م، ص24.

[2]– سيبويه، مصدر سابق، ج4، ص417.

1- الاسم الثلاثي على الوزن فعَّل:

المثال	القاعدة
رَدَدَ ⟵ ردَّدَ وليس رَدَدَّ	فهنا تجري مجرى الأصل (الإدغام) : «فلما كان يلزمهم ذلك التضعيف كان الترك على الأصل أولى»[1] وذلك لأن إعمال الإدغام بين العين الثانية المتحركة واللام، لا يمكن: « فالأولى منهما أبدا ساكنة في الاسم والفعل فكرهوا الإدغام في العين الثانية في اللام لئلا تتحرك العين الأولى ويخرج [ذلك] على منهاج كلام العرب إذا كانت العينان لا تجتمعان إلا والأولى منهما ساكنة أبدا»[2]

2- الاسم المتجاوز لثلاثة أحرف: فهي تجري مجرى الفعل (وزنا)

مثال	القاعدة
مُسْتَعِدْدُ — مُسْتَعِدُّ مُمِدَدُ - مُمِدُّ	«فإن كان الذي قبل ما سُكِّنَ ساكنا حركته وألقيت عليه حرّكته المسَكِّن»[3] وهو: «إلقاء حركة العين على فاء الفعل كما تفعل ذلك بالفعل نفسه» [4]
مُرْتَدِدُ ومُرْتَدُدُ- مُرْتَدُّ	«وإن كان الذي قبل المسكَّن متحركة تركته على تركته»[5]
- رادُّوا - مادُّوا	«وإن كانت قبل المسكنة ألف، لم تغير الألف واحتملت ذلك الألف؛ لأنها حرف مد...فصارت بمنزلة المتحرك فجرى المدّ مجرى المتحرك» [6]

[1]- سيبويه، مصدر سابق، ج4، ص418

[2]- أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسن وعلي سيد علي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2012، ج5، ص359.

[3] - سيبويه، المصدر نفسه، ج4، ص418.

[4]- المصدر نفسه، ج4، ص418.

[5]- المصدر نفسه، ج4، ص418.

[6]- المصدر نفسه، ج4، ص419.

3- على وزن أَفْعَلَ

مثال	القاعدة
أَلْدَدُ – أَلَدُّ أَشْدَدُ – أَشَدُّ	التزم العرب الاقتصاد اللغوي بأن: « ألقوا عليها حركة المسكَّن وأجريت هذه الأسماء مجرى الأفعال في تحريك الساكن وإلزام الإدغام وترك المتحرك الذي قبل المدغم وترك الألف قبل المدغم»[1] فجري الأسماء على الأفعال: «كقولك: أملَّ، أقرَّ وأصله أَمْلَلَ و أَقْرَرَ»[2]

4- الاسم فيها على ثلاثة أحرف لا زيادة فيها:

أ- على وزن أفعل :

المثال	القاعدة
صبٌّ، طبٌّ– طَبَبٌ رجل ضفٌّ – رجل ضَفِفٌ	يورد سيبويه قول الخليل بأنها فَعِلٌ وليست فِعْلٌ محتجا بقوله: «صَبَبْتُ صَبَابَةً و قَنَعْتُ قَنَاعَةً»[3]. ويصف ذلك أن الأصل فيها عندهم الإدغام فلم يسمع في حالتها غير المدغمة قائلا: «ويدلُّك على أن فعلا مدغم أنك لم تجد في الكلام [مثل: طَبَبٌ على أصله]»[4]

(1) – سيبويه، مصدر سابق، ج4، ص 419.

(2)– السيرافي، مصدر سابق، ج5، ص 360.

(3) – سيبويه، المصدر نفسه، ج4، ص419 .

(4)– المصدر نفسه، ج4، ص420.

5- الاسم الذي فيها على ثلاثة أحرف وليس يكون فعلا: ولها ثلاثة أشكال[1]:

أ- بمنزلة فِعَلٍ:

مثال	القاعدة
دِرَرٌ — دِرٌ قِدَدٌ- قِدٌ	إلقاء سكون على الحرف الثاني المتحرك ثم إدغامها للتخفيف

ب- بمنزلة: فُعَلَ

المثال	القاعدة
سُرَرٌ - سُرٌ خُزَزٌ - خُزٌ	إلقاء سكون على الحرف الثاني متحرك ثم الإدغام للتخفيف

ج- بمنزلة فُعُلٍ:

مثال	القاعدة
حُضُضٌ - حُضٌ مُدُدٌ - مُدٌ	إلقاء سكون على الحرف الثاني متحرك ثم الإدغام للتخفيف

ثانيا- الاقتصاد في المنفصل (كلمتين):

أفرد سيبويه للمنفصل عنوانا بقوله: « هذا باب الإدغام في الحرفين »[2]، وأردف له عنوانا فرعيا سماه: « الذين تضع لسانك لهما موضعا واحدا لا يزول عنه »[3].

[1]- سيبويه، مصدر سابق، ج4، ص 421.

[2]- المصدر نفسه، ج4، ص 437.

[3]- المصدر نفسه، ج4، ص 437.

ويقرُّ في بداية كلامه على البدل الضروري بعدم توالي خمسة أحرف متحركة (بنات خمسة) وذلك بعدم جواز ذلك امتناعا في المتصل، ذلك أن من سنن العرب، أنها تبتدئ بالمتحرك وتنتهي عند الساكن، أما في المنفصل فيورد سيبويه مثال ذلك:

جَعل لك ⟵ جعل لّك / فَعَلَ لَبيد ⟵ فَعَلَ لَّبيد

فنجده يستعمل البدل الاختياري:

«الذي سمَّاه الوظيفيون بالتنوع الحر»[1]، فيرجع الاقتصاد إلى المتكلم إذا أراد الطول أو القصر في الكلام، مُحيلا إلى لغة العرب أهل الحجاز وأهل تميم بقوله: «كلما توالت حركات أكثر كان الإدغام أحسن وإن شئت بيَّنتَ »[2]، ويستثني في موضع الشعر إذا توالت خمسة أحرف فلابد من البدل الضروري قائلا: « فأحسن ما يكون الإدغام في الحرفين المتحركين اللذين هما سواء إذا كان منفصلين أن تتوالى خمسة أحرف متحركة بهما فصاعدا »[3].

ومنه نحاول أن نستقرئ المواطن التي يستحسن فيها الاقتصاد اللغوي.

1- الاقتصاد في المتحرك الذي بين ساكنين:

المثال	القاعدة
يَدَ دّاود — يَدْ دَدَاود	فالاقتصاد اللغوي يكون حسنا: «إن كان قبل الحرف المحرك الذي وقع بعده حرف مثله حرف متحرك ليس إلا وكان بعد الذي هو مثله حرف ساكن»[4]

(1) – التواتي بن التواتي، مرجع سابق، ص 24

(2) – سيبويه، مصدر سابق، ج4، ص 437

(3) – المصدر نفسه، ج4، ص 437.

(4) – المصدر نفسه، ج4، ص 437.

2- الاقتصاد بعد حرف المد:

المثال	القاعدة
رادُّ – رَادْدُ ثمودُّ الثوب – ثمودْدُ الثوب	قاس سيبويه المنفصل على المتصل ويعلق على ذلك بقوله: « إذا التقى الحرفان المثلان اللذان هما سواء متحركين وقبل الأول حرف مد فإن الإدغام حسن؛ لأن حرف المد بمنزلة متحرك في الإدغام»[1] فالاقتصاد اللغوي في هذا الموضع حسن.

ملاحظة:

- يجعل سيبويه الإخفاء بدلا من الإدغام فيمكن أن نعتبره اقتصادا ويورد سيبويه في المتصل والمنفصل حالة وسطا بين الإدغام والبيان، ويضعها في اختيار المتلفظ بقوله: « ولكنك إن شئت أخفيت وكان بزنته متحركا»[2] ومثال ذلك في المتصل، لغة هذيل في القراءة، قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ﴾ (النساء: 58) ومثال ذلك في المنفصل، قول الشاعر:

وإني بماَ كلَفَتني عَشِيرتِي من الذبِّ عن أعْراضِها لَحَقِيقُ

وموضع الشاهد فيه: « إخفاء الباء عند الميم في (بما)؛ لاشتراكهما في المخرج وإلا انكسر البيت فجعل الإخفاء بدلا من الإدغام» [3] فلزم الإخفاء، حفاظا على وزن البيت الشعري، أما إذا كان في الكلام فهو جائز: « فلو أسكن في هذه الأشياء لانكسر الشعر ولكنا سمعناهم ولو قالوا إني ما قد كلفتني فأسكن الباء وأدغمها في الميم في الكلام لجاز؛ لحرف المد» [4]، وكأنه هنا يقر بأن الإخفاء نوع من الاقتصاد كما يفرد الاقتصاد في تاء افتعل فيما بعدها، مستشهدا بقوله تعالى:

---

[1]- سيبويه، مصدر سابق، ج4،ص 437.

[2] – المصدر نفسه، ج 4، ص 438.

[3] – المصدر نفسه، ج4، ص 483.

[4] - المصدر نفسه، ج4، ص439 .

﴿مُرْدِفِينَ﴾(الأنفال: 9) فيجوز قوله مردفين؛ لكونها قراءة لأهل مكة وهي أقل اللغات حسب سيبويه فأدغمت تاء الافتعال في ما بعدها وذلك لكونهم: « اتبَعُوا الضمة حيث حرَّكوا»[1].

مما ذكرناه سابقا في وصف سيبويه للاقتصاد في المثلين سواء في كلمة أو كلمتين يعود إلى إرادة المتكلم في تحقيقه حتى لا يثقل على لسان الناطقين باللغة، يقول: « وذلك لأنه يثقل عليهم أن يستعلموا ألسنتهم من موضع واحد ثم يعودوا له فلما صار ذلك تعبا عليهم أن يُدَّاركوا في موضع واحد ولا تكون مهلة كرهوه وأدغموا لتكون رفعة واحدة وكان أخف على ألسنتهم»[2].

وهذا ما يعرف عند المحدثين: بالمماثلة الكلية التقدمية التي يلتقي فيها الصوتان في صوت واحد ويؤثر الصوت الأول في الثاني [3].

وعلى هذا يميل المتكلم إلى تقليص نشاطه: «باستعمال عدد محدود من الوحدات [الصوتية] ذات قيمة ومن ثَمَّ، التغيير الصوتي الذي يحقق توفير الجهد في النطق يسمى: بـ قانون الجهد الأقل (low of least effort) » [4]، عامل اقتصاد في المثلين هو الميل إلى الخفة واستخدام جهد أقل.

الفرع الثاني: الاقتصاد في الحروف المتقاربة

يحدث الاقتصاد في الحروف المتقاربة عندما: « يُغنيَّ أحد الصوتين المتجاورين في الآخر لتحقيق حالة من التجانس وذلك بتأثير أحد الصوتين في الآخر وتقريبه من خصائصه وإدغامه منه بحيث ينطق بالصوتين صوتا واحدا»[5].

ومن ذلك فقد عالج سيبويه هذا التقارب في المخرج والصفة حتى يكون اقتصادا على مستوى الوحدات الصوتية في باب سمّاه: " باب الإدغام في الحروف المتقاربة التي هي من مخرج واحد" ويمهِّد سيبويه لأوجه الاقتصاد في الحروف المتقاربة بالإدغام وعدمه (البيان)، والإخفاء وحده ثم الإخفاء مع

---

[1]- سيبويه، مصدر سابق، ج4، ص 444.

[2] - المصدر نفسه، ج4، ص417.

[3] – ينظر: نوزاد حسن أحمد، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، جامعة قاريونس، دار الكتب الوطني، بنغازي، ط1، 1996م، ص137.

[4]- ينظر: المرجع نفسه، ص136.

[5] - المرجع نفسه، ص 136.

الإسكان محددا قاعدة عامة في أنه كلما تقاربت وتجانست الحروف حسن الإدغام وكلما تباعدت واختلفت حسن الإظهار (البيان) ويذهب بنا سيبويه إلى ما يوجب الاقتصاد اللغوي وهو نوعان:

أولا– الحروف التي لا تدغم في المقاربة وتدغم المقاربة فيها:

في هذه الحالة نجد أنفسنا أمام الاقتصاد اللغوي بنوعيه بدلا ضروي يكون فيه المتكلم ملزما بالإدغام، وتارة إلى بدل اختياري (عدم وجوده) باختلاف المخرج والصفة، وهذا ما يقرُّ به سيبويه بمجموعة من الأمثلة الموضحة لذلك مع إبراز العلة والحكم:

1– مقاربة الميم مع الباء[1]:

الحرف	الحكم	المثال	العلة
الميم مع الباء	لا اقتصاد	أكرم به	قلب النون ميما
الباء مع الميم	اقتصاد	احصب مطرا – احصمَّطرا	لم يعلل

2– مقاربة الفاء مع الباء[2]:

الحرف	الحكم	المثال	العلة
الفاء مع الباء	لا اقتصاد	اعرف بدرا	مضارعتها للثاء (حروف الطرفي) وأصل الإدغام لحروف الفم واللسان
الباء مع الفاء	اقتصاد	اذهب في ذلك	التقارب مع مضارعها فقويت على ذلك لكثرة الإدغام في حروف الفم

[1] – ينظر: سيبويه، مصدر سابق، ج4، ص447.

[2]– ينظر: المصدر نفسه، ج4، ص448.

3- مقاربة الراء مع اللام[1]:

الحرف	الحكم	المثال	العلة
الراء مع اللام	لا اقتصاد	أجبر لبطة	تكرار الرّاء والتفشي ويمنعان الإدغام
اللام مع الراء	اقتصاد	هل رأيت – هرَّأيت	التقارب مع عدم الإخلال

4- مقاربة الشين مع الجيم[2]:

الحرف	الحكم	المثال	العلة
الشين مع الجيم	لا اقتصاد	افرش جَللَة	استطالة المخرج والرخاوة حتى يتصل بمخرج الطاء
الجيم مع الشين	اقتصاد	أخرج شبتا – أخر شَّبتا	التقارب مع عدم الإخلال

ثانيا- ما يدغم في المقاربة ويدغم مقاربها فيها:

وهي التي يحدث فيها الاقتصاد ويجب فيها البدل الاختياري، إما لتسهيل النطق على المتكلم وإما لعدم ثقله يستحسن فيه البيان، ف «البيان أحسن لاختلاف المخرجين...والإدغام فيها عربيٌّ حسنٌ لقرب المخرجين»[3].

ومن ذلك، نحاول إبراز ما توصل إليه سيبويه في هذا المقام من لغة العرب الناطقين بها.

---

[1]- ينظر: سيبويه، مصدر سابق، ج4، ص448.

[2]- ينظر: المصدر نفسه، ج4، ص449.

[3]- المصدر نفسه، ج4، ص 449.

1- مقاربة الهاء مع الحاء[1]:

الحكم	المثال	العلة
اقتصاد	اجبحَّملا	قرب المخرجين وصفة الهمس
لا اقتصاد	اجبه حملا	اختلاف المخرج وحرف الحلق ليس الأصل فيها الإدغام لقلتها

2- مقاربة العين مع الهاء[2]:

الحكم	المثال	العلة
اقتصاد	اقطعحلالا - محهم	قرب المخرجين مع تحويل العين حاء والهاء حاء ثم إدغام الحاء في الحاء
لا اقتصاد	اقطع هلالا - معهم	

3- مقاربة الحاء مع الهاء[3]:

الحكم	المثال	العلة
اقتصاد بعد الإخفاء	قال الشاعر: كأنها بعد كلال الزاجر ومسحى مر عقاب كاسر	قرب المخرجين

[1]- ينظر: سيبويه، مصدر سابق، ج4، ص449.

[2]- ينظر: المصدر نفسه، ج4، ص449.

[3]- ينظر: المصدر نفسه، ج4، ص449.

4- مقاربة العين مع الحاء[1]:

الحرف	الحكم	المثال	العلة
العين مع الحاء	اقتصاد	اقطع حملا – اقطعحَّملا	لأنهما مخرج واحد
الحاء مع العين	اقتصاد	امدح عرفة – امدحَّرفة	قلب العين حاء ثم الإدغام

5- مقاربة الغين مع الخاء[2]:

الحرف	الحكم	المثال	العلة
الغين مع الخاء	اقتصاد	ادمغ خلفا – ادمخَّلفا	الغين مجهورة وهي من حروف الحلق مع مخالفتهما في الهمس والرخاوة
الخاء مع الغين	اقتصاد	اسلخ غنمك – اسلغَّنمك	تقارب المخارج

6- مقاربة القاف مع الكاف[3]:

الحرف	الحكم	المثال	العلة
القاف مع الكاف	اقتصاد	الحلق كدَّه	قرب المخرجين مع كونهما من حروف اللسان مع الاتفاق في الشدة
الكاف مع القاف	اقتصاد	انهك قّطنا	مخرجهما أقرب مخارج اللسان إلى الحلق

[1]- ينظر: سيبويه، مصدر سابق ، ج4، ص451.

[2]- ينظر: المصدر نفسه، ج4، ص451.

[3]- ينظر: المصدر نفسه، ج4، ص452.

7- مقاربة الجيم مع الشين[1]:

الحرف	الحكم	المثال	العلة
الجيم مع الشين	اقتصاد وبيان	ابعج شبتًا	المخرج واحد وهما من حروف وسط اللسان
الشين مع الجيم	اقتصاد	اشغل رّحبه	قرب المخرج من طرف اللسان مع انحراف نحو اللام قليلا

- مقاربة النون مع الراء واللام والميم[2]:

الحرف	الحكم	المثال	العلة
النون مع الراء	اقتصاد	من رأيت - مرَّأيت	قرب المخرجين على حرف اللسان مع التماثل في الشدة
النون مع اللام	اقتصاد	من لك – ملَّك، غنة / بلا غنة	القرب من طرف اللسان
النون مع الميم	اقتصاد	انمحى - امَّحى	صوتها واحد مع الجهر لكليهما

[1]- ينظر: سيبويه، مصدر سابق ، ج4، ص452.

[2]- ينظر: ، المصدر نفسه، ج4، ص452.

9- مقاربة النون مع الباء والواو والياء[1]:

الحرف	الحكم	المثال	العلة
النون مع الباء	اقتصاد بعد القلب	منبك- ممَّبك عنبر — عمّبر	أبدلت النون ميما لاعتلال النون ولأن الميم أقرب الحروف مخرجا للباء
النون مع الواو	اقتصاد بـ : - غنة - بلا غنة	لم يذكر أمثلة	من مخرج أدغمت فيه ومع القلب لأن الواو وحرف الباء أخت الواو في اللين
النون مع الياء	اقتصاد بـ : - غنة بلا غنة	لم يذكر أمثلة	

10- مقاربة النون مع حروف الفم[2]:

الحرف	الحكم	المثال	العلة
النون مع حروف الفم	اقتصاد	- من جَّاء - من قَّال - من كَّان	لما كان باستطاعة العرب أن يستعملوا ألسنتهم في حروف الفم مرة واحدة كان طلبهم للخفة ينطق النون من مخرج غير الفم (الخيشوم) وبذلك : «اختاروا الخفة إذا لم يكن لبس»[3] إضافة أن: «أصل الإدغام لحروف الفم»[4]

[1]- ينظر: سيبويه، مصدر سابق ، ج4، ص453.

[2]- ينظر: المصدر نفسه، ج4، ص454.

[3] — ينظر: المصدر نفسه، ج4، ص454.

[4] — ينظر: المصدر نفسه، ج4، ص453.

استثناء للراء واللام الياء والواو عند إدغامها: « فليس مخرجها من الخياشيم بل تكون بإشراب غنة الفم فقط»[1].

11- مقاربة النون الساكنة مع الميم[2]:

الحرف	الحكم	المثال	العلة
النون الساكنة مع الميم	الاقتصاد	انمحى – امَّحى	أمن اللبس فجاز الاقتصاد

12- لام المعرفة[3]:

الحرف	الحكم	المثال	العلة
لام المعرفة مع النون، الراء، الدال، الثاء، الحاء، الطاء، الزاي، السين، الضاء، الثاء، الذال، الظاء، الغين	اقتصاد	النَعمان، الرّجال	لكثرة موافقتها لهذه الحروف

13- غير لام المعرفة[4]:

الحرف	الحكم	المثال	العلة
غير لام المعرفة مع الراء	اقتصاد	هل رأيت- هرَّأيت	لقرب مخرجها من اللام

[1]- ينظر: سيبويه، مصدر سابق ج4، ص455.

[2] – ينظر: المصدر نفسه، ج4، ص455.

[3]- ينظر: المصدر نفسه، ج4، ص457.

[4]- ينظر: المصدر نفسه، ج4، ص457.

ونستنتج من ذلك أن الاقتصاد اللغوي يتم عندما يتتابع الصوتان المتقاربان في الصفة والمخرج حتى يتحقق الإدغام، وهذه المماثلة قد تكون تقدمية حسب المحدثين، أي: «يؤثر الصوت الأول في الثاني»[1] وهو ما رأيناه في الحروف المتقاربة ما يدغم مقاربه ويدغم مقاربها فيها وقد تكون رجعية وهو وما يعرف: « بتأثير الصوت الثاني في الأول»[2]، ونجده في الحروف التي يدغم في مقاربه وتدغم مقاربه فيها، فعلّة الاقتصاد اللغوي في الحروف المتقاربة تعود لقرب المخرج: « فقرب المخارج أدعى إلى وجود ظاهرة الإدغام؛ لأنها تحقق الانسجام الصوتي»[3] فكلما تقاربت حسن الإدغام لحروف الفم، كذلك لعلة جامعة هي: « أن أصل الإدغام لحروف الفم؛ لكثرتها في الكلام»[4].

وكذلك لعلة أخرى تتماشى مع المخرج، هي الصفة وكذلك عند تقارب الحروف، يحيلنا هذا أيضا إلى عدم اختلال المعنى وأخيرا لعلّة السماع ومثال ذلك: معهم – محَّهم عن لغة بنو تميم وبهذه العلة، يتضح أن تفسير سيبويه لظاهرة الاقتصاد اللغوي تعود إلى تركيزه على اللغة المنطوقة؛ لتحقيق ما يكون فيه الاقتصاد وما لا يكون.

ثالثا– الاقتصاد في حروف اللسان والثنايا:

هذه النقطة يعالجها سيبويه تحت: «باب الإدغام في حروف اللسان والثنايا».

1– الاقتصاد اللغوي في المنفصل:

أكد سيبويه في المنفصل على تأثير الصوت الثاني في الأول: حتى يكون إدغاما لقرب الصوتين في المخرج وتارة في الصفة

وسنبين ذلك في الجداول التالية للتوضيح:

---

[1]– نوزاد حسين أحمد، مرجع سابق، ص 137.

[2] – المرجع نفسه، ص137.

[3] – شعبان عوض العبيدي، التعليل اللغوي في كتاب سيبويه، منشورات قار يونس بنغازي، ط1، 1999، ص167.

[4] – المرجع نفسه، ص 169.

أ- مقاربة الطاء مع الدال والثاء[1]:

الحرف	الحكم	المثال		العلة
الطاء مع الدال	اقتصاد	اضبط دلما – اضبدَّلما		مخرج واحد مع تماثلهما في الشدة
الطاء مع التاء	اقتصاد	انقط توأما – انقتوأما		مخرج واحد رغم التاء مهموسة يكون فيها إدغاما
الدال مع الطاء	اقتصاد	انقد طالبا- انقطَّالبا		مخرج واحد ولا إجحاف في الإطباق
الدال مع التاء/ التاء مع الدال	اقتصاد	انقدتلك- انقتَّلك	ابعث دلما – ابعدَّلما	لأنهما من موضع واحد وهما شديديتان ليس بينهما إلا الجهر والهمس

ب- مقاربة الصاد مع الزاي والسين[2]:

الحرف	الحكم	المثال	العلة
الصاد مع الزاي	اقتصاد	افحص سالما –افحسَّالما	المخرج واحد وليس بينما اختلاف إلا في الصفة والإطباق
الصاد مع السين	اقتصاد	افحص زردة- افحزَّردة	المخرج واحد والصفة مهموسة
الزاي مع الصاد	اقتصاد	أوجز صابرا – أوجصَّابرا	لرخاوتهن وتجافي اللسان عنهن
السين مع الصاد	اقتصاد	أحبس صابرا – أحبصابرا	

[1] – ينظر: سيبويه، مصدر سابق، ج4، ص460- 461.

[2] – ينظر: المصدر نفسه، ج4، ص461-462.

ج- مقاربة الطاء مع الذال والثاء[1]:

الحرف	الحكم	المثال	العلة
الظاء مع الذال	اقتصاد – إطباق وعدم إطباق	احفظ ذلك- احفذَّلك	نفس المخرج ومجهورة مثلها ولا فرق بينهما إلا الإطباق
الظاء مع الثاء	اقتصاد	احفظ ثابتا – احفثَّابتا	نفس المخرج والصفة ولا فرق بينهما الإطباق
الذال مع الطاء	اقتصاد	خذ طالما – خطَّالما	نفس المخرج والصفة
الثاء مع الطاء	اقتصاد	ابعث طالما – ابعطَّالما	نفس المخرج والتاء مهموسة والطاء مجهورة

د- مقاربة الذال المعجمية مع الثاء[2]:

الحرف	الحكم	المثال	العلة
الذال مع الثاء	اقتصاد	خذ ثابتا- خثّابتا	نفس المخرج مع أن أصل الإدغام في حروف اللسان والفم لشدة الرخاوة
الثاء مع الذال	اقتصاد	ابعث ذلك- ابعذَّلك	نفس العلة المذكورة في إدغام الذال في الثاء

[1]- ينظر: سيبويه، مصدر سابق، ج4، ص 462.

[2] - ينظر: المصدر نفسه: ج4، ص 462.

هـ- مقاربة الطاء مع الزاي[1]:

الحرف	الحكم	المثال	العلة
الطاء مع الزاي	اقتصاد	اضبط زردة – اضبزَّردة	قرب المخرج

و- مقاربة الدال مع السين[2]:

الحرف	الحكم	المثال	العلة
الدال مع السين	اقتصاد	قد سمعت- قسَّمعت	قرب المخرج

ز- مقاربة التاء مع الصاد[3]:

الحرف	الحكم	المثال	العلة
التاء مع الصاد	اقتصاد	انعت صابرا- انعصَّابرا	قرب المخرج

ك- مقاربة الطاء والذال والتاء مع الصاد والزاي والسين[4]:

الحرف	الحكم	المثال	العلة
الطاء والذال والتاء مع الصاد والزاي والسين	اقتصاد	- انعت صابرا – انعصَّابرا - اضبط زردة – اضبزَّردة - قد سمع – قسَّمع	قرب المخرج طرف اللسان وأصول الثنايا مع طرف اللسان وفويق الثنايا
الظاء والذال والثاء مع الصاد والزاي والسين	اقتصاد	- احفظ زردة – احفزَّردة - ابعث سلمة – ابعسَّلمة - احفظ سلمة – احفسَّلمة	قرب المخرج طرف اللسان وأصول الثنايا مع طرف اللسان وفويق الثنايا

[1] - ينظر: سيبويه، مصدر سابق، ج4، ص462- 463.

[2] - ينظر: المصدر نفسه: ج4، ص463.

[3] - ينظر: المصدر نفسه: ج4، ص463.

[4] - ينظر: المصدر نفسه: ج4، ص464.

ل– مقاربة الطاء والدال والتاء مع الظاء والذال والثاء[1]:

الحرف	الحكم	المثال	العلة
الطاء و الدال والتاء مع الظاء والذال والثاء	اقصاد	– اهبط ظالما — اهبظَّالما – ابعد ذلك — ابعذَّلك – انعت ثابتا – انعثَّابتا	نفس المخرج والمخرج أصول الثنايا
الظاء والذال والثاء مع الطاء والدال والتاء	اقتصاد	– احفظ طالبا — احفطَّالبا – خذ داود — خدَّاود – ابعث تلك – ابعثَّلك	نفس المخرج والمخرج أطراف الثنايا

م– مقاربة الطاء والتاء والدال والظاء والثاء والذال مع الضاد[2]:

الحرف	الحكم	المثال	العلة
الطاء والتاء والدال مع الضاد	اقتصاد	– اخبط ضرمة — اخبضَّرمة – انعت ضرمة — انعضَّرمة – ابعد ضرمة – ابعضَّرمة	نفس المخرج
الظاء والثاء والذال مع الضاد	اقتصاد	– احفظ ضرمة — احفضَّرمة – حد ضرمة — حضَّرمة – ابعث ضرمة – ابعضَّرمة	نفس المخرج

[1]– ينظر: سيبويه، مصدر سابق، ج4، ص464.

[2]– ينظر: المصدر نفسه: ج4، ص465.

ن– مقاربة الطاء والتاء والدال والذال والتاء والذال مع الشين[1]:

الحرف	الحكم	المثال	العلة	
الطاء والتاء والدال مع الشين	اقتصاد	– اضبط شبتا – اضبشَّبتا – ابعت شبتا – ابعشَّبتا – انقد شبتا – انقشَّبتا	استطالتها حين اتصلت بمخرجها	
الظاء والثاء والذال مع الشين	اقتصاد	– احفظ شنباء – احفشَّنبا – ابعث شنباء – ابعشّنبا – خذ شنبا – خشَّنبا	استطالتها خالطت التثنية	البيان أجود لبعد المخرجين وليس فيه اطباق

ثانيا– الاقتصاد اللغوي في المتصل:

ونجدها في حروف المتقاربة في المخرج والصفة، أي: من حروف طرف اللسان والثنايا فيورد سيبويه أمثلة عن ذلك، مثل: مثترد – متَّرد، فيدغمان لكونهما نفس المخرج والصفة: « لأنهما متقاربان مهموسان»[2] والبيان حسن حسب سيبويه، كما يندد فيها بالسماع من بعض العرب: « وبعضهم يقول: مثترد وهي عربية جيدة»[3].

ثم يورد لنا قياسها بقوله: "والقياس متَّرد «معللا بذلك بـ أن الأصل الإدغام أن يدغم الأول في الآخر»[4].

(1) – ينظر: سيبويه، مصدر سابق ، ج4، ص 466.

(2)– المصدر نفسه، ج4، ص 447.

(3) – المصدر نفسه، ج4، ص 447.

(4)– المصدر نفسه، ج4، ص 467.

– مقاربة حروف طرف اللسان والثنايا في المنفصل

الحرف	الحكم	المثال	العلة
حروف طرف اللسان والثنايا في المتصل	الاقتصاد	مثترد – متَّرد	لقربهما في المخرج والصفة وأن أصل الإدغام أن يدغم الأول في الثاني

من خلال دراستنا لهذا الفرع يمكن أن نستنتج أن:

الاقتصاد اللغوي في ظاهرة الإدغام لحروف الثنايا وطرف اللسان يعود لعلّة أدركها سيبويه في الحروف المتقاربة وهي قرب المخرج والصفة.

الفرع الرابع: علاقة الإبدال بالإدغام

أولا– إبدال التاء في مفتعل التي فاؤه زايا:

يوضح سيبويه ذلك بمثال الفعل زان في وزن مفتعل: « وذلك قولهم مزدان في مزتان»[1]؛ حيث تبدل التاء دالا ثم تدغم الدال في الزاي فتصبح: مُزتَان، مُزَّان.

1– الطاء مع الضاد:

يورد سيبويه هذا بشرط أن يكونا في «حيز واحد»[2] ومثال ذلك: اضطجرَ التي أصلها اضتجر فأبدلت التاء طاء ثم أدغمت الطاء في الصاد وأصبحت اضَّجَر.

2– الظاء في الطاء: (بعد إبدال الظاء طاء)

في قول زهير:« هذا الجواد الذي يعطيك نائله عفوا ويظلم أحيانا فيطَّلِمُ

فالشاهد هو إبدال الظاء من يظلم طاء مهملة فيكون مُظْطَلِمُ فتصبح مطَّلِمُ»[3].

[1] – سيبويه، مصدر سابق، ج4، ص 467

[2] – المصدر نفسه، ج4، ص 467.

[3] – المصدر نفسه، ج4، ص 468.

3- إدغام الذال في الدال:

ويذكرنا سيبويه بشاهد قرآني في قوله تعالى:﴿فَهَلۡ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ (القمر: 15) فهنا: «تبدل للذال من مكان التاء أشبه الحروف بها »[1] وهي الدال غير المعجمية فكان الإدغام لازما في المنفصل فيكون في المتصل أكثر لزوما: « فلم يجز في الحرف الواحد إلا الإدغام»[2].

4- إدغام الصاد في الطاء:

يورد سيبويه مثلا على ذلك بقوله: « مضْطجَع وإن شئت قلت: مُضْجِعٌ وقد قال بعضهم: مطَّجِعْ»[3] ويرجع سيبويه المثال الأخير مقررا غلبة الإطباق في ذلك مع قرب المخرج ومع كونها في حال متصلة لذا كان الإدغام ألزم.

5- إدغام الطاء مع التاء:

ويمدنا سيبويه بمثال في قوله: (اطعنوا) فتقلب تاء الافتعال طاء؛ لأنها: «أجدر أن نقلب التاء طاء»[4] ويقرر امتناع أن تدغم الطاء في التاء مهموسة (ضعيفة) والطاء مطبقة (قوية) فالإطباق أقوى من الهمس؛ لذلك تحتويه لئلا: «تُخِلُ بالحرف»[5].

6- إدغام الدال مع التاء:

يعطي سيبويه مثال ذلك بقوله: « (إدَّانوا) فلما كان في المتصل وجب الاقتصاد بالإدغام؛ لكون الدال مجهورة والتاء مهموسة فتم قلب التاء دالا ثم أدغمت الدال ليتوافقا في الصفة والمخرج»[6] – ادتانوا – ادْدَانوا – ادَّانُوا.

---

[1] – سيبويه، مصدر سابق ، ج4، ص 469.

[2] – المصدر نفسه، ج4، ص 470.

[3] – المصدر نفسه، ج4، ص 470.

[4] – المصدر نفسه، ج4، ص 470.

[5] – المصدر نفسه، ج4، ص 470.

[6] – ينظر: المصدر نفسه، ج4، ص 471.

ثانيا– الاقتصاد بين تاء فعلت وتاء افتعال

1– حالة الحروف الأربعة قبل تاء فعلت:

يقرر سيبويه لغة العرب: «ممن ترضى عربيته»[1] إدغاما لتاء فعلت مع الحروف الأربعة: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، ففي قول علقمة بن عبدة:

وفي كل حيّ قد خَبَّط بنعمةٍ فحقَّ لشأشٍ من فداكَ دُنُوبُ

ضارعت تاء فعلت في هذا الموضع ولهذه اللغة تاء الافتعال إدغاما فأصل الفعل:

خَبِطْتُ – خبَطْطُ – خبطَّ فتم إبدال التاء طاءا؛ لمجاورتها للطاء ومناسبتها لها جهرا وإطباقا.

2– الحروف الأربع بعد تاء فعلت:

يحاول سيبويه أن يشير إلى وجه آخر لتاء فعلت: « إذا كانت متحركة وهذه الحروف الساكنة بعدها لم يكن الإدغام؛ لأن أصل الإدغام أن يكون الأول ساكنا»[2]، ممثلا لذلك بقوله: استطعتم – استضعف، غير أننا نجد سيبويه في حال الجزم يشير إلى هذا الخلاف بين أهل الحجاز وتميم، فالحجازيون يَبِينُونَ في هذه الحال جريا على قاعدة الإدغام فلم يتحقق عندهم فأبانوا: «وهي اللغة العربية القديمة الجيدة[3]– حسب سيبويه –، مثال ذلك: اردُدْ.

أما تميم فأدغموا؛ لكون الفعل قد اتصلت به الضمائر، كالتثنية والنون الخفيفة والثقيلة وألف الوصل وبذلك تحركت لام الفعل، مثال ذلك: ارْدَّ.

لكنه يقرّ بالبيان في المتقاربين: « فإذا كان هذا في المثلين لم يجز في المتقاربين إلا البيان»[4].

ومن ذلك نجد أن: «من الحقائق المسلمة أن ظاهرة الإبدال بصفة عامة لا تحدث إلا على أساس التقارب بين الأصوات المتبادلة، وأن الغاية منه تحقيق نوع من الاقتصاد في عمليات النطق

---

[1] – سيبويه، مصدر سابق ، ج4، ص 471

[2]– المصدر نفسه، ج4، ص 472.

[3]– المصدر نفسه، ج4، ص 473.

[4]– المصدر نفسه، ج4، ص 473.

المتتابعة ...فالأصوات تلتقي في خصائص مشتركة وتتباعد بخصائص أخرى فإذا تحقق للصوتين أساس القرابة الذي يجمعهما أمكن لأحدهما أن يتبادل مع الآخر»[1].

مما سبق ذكره، يعود الاقتصاد اللغوي عند سيبويه، أولا إلى مفهوم الإدغام وهو: « أن يدغم الأول في الآخر»[2] وكذلك يعود إلى رغبة المتكلمين (العرب) في تحقيق مبدأ الاقتصاد اللغوي؛ للتخفيف، حتى لا يثقل على ألسنتهم: «وذلك لأنه يثقل أن يستعملوا ألسنتهم من موضع واحد ثم يعودوا له فلما صار ذلك تعبا عليهم أن يدَّاركوا في موضع واحد ولا تكون مهملة كرهوه وادغموا؛ لتكون رفعة واحدة وكان أخف على ألسنتهم»[3]، فمنه يميل الناطق (العربي) باللغة إلى الجهد الأقل في النطق، وأيضا لعلّة أدركها سيبويه وهي قرب المخرج والصفة، سهّل هذا في عملية الاقتصاد اللغوي عند تتابع الصوتان، «فقرب المخرج أدعى إلى وجود ظاهرة الإدغام؛ لأنها تحقق الانسجام الصوتي»[4] .وكذلك نزوع العرب إلى السهولة بالتخفيف على اللسان بوسيلة أخرى وهي الإبدال ثم الإدغام من أجل الاقتصاد اللغوي: « فعلت العرب هذا طلبا لتخفيف حين تقارب الحرفان والعرب فعلت كل هذا ليستعملوا ألسنتهم في ضرب واحد حين تقارب الحرفان وليكون عملهم من وجه واحد وهو ما يعرف بالدرس اللغوي الحديث بقانون الاقتصاد اللغوي»[5].

عند دراستنا للاقتصاد اللغوي للإدغام عند سيبويه نجد ظاهرة لغوية أخرى تتماشى مع الاقتصاد ألا وهي البيان، بقوله: «الإدغام أحسن وإن شئت بينت»[6]، وخاصة في المنفصل (المثلين) وفي حروف المتقاربة في المخرج والصفة: «فكلما تباعدت المخارج ازداد حسنا»[7]؛ فسيبويه يضع المتكلم في البدل الاختياري، أي: حرا في تحقيقه الاقتصاد من عدمه.

---

(1) – العبيدي، مرجع سابق، ص 174.

(2)– سيبويه، مصدر سابق، ج4، ص 467.

(3) – المصدر نفسه، ج4، ص 471.

(4)– العبيدي، المرجع نفسه، ص 167.

(5) – المرجع نفسه، ص 173.

(6) – سيبويه، المصدر نفسه، ج4، ص 437.

(7)– المصدر نفسه، ج4، ص 446.

الفرع الخامس: مقاربة أندري مارتيني:

1- مقاربة أندري مارتيني في المثلين:

إن طبيعة اللغة التي اعتمدها أندري مارتيني في جل الأمثلة المقدمة، كانت إلصاقية ولم تكن اشتقاقية؛ لذا فإن الحديث عن الإدغام الحاصل بين المثلين لم يكن متوافرا في اللغات الإلصاقية التي تعود إلى الحذف والإلغاء إلى جانب القص والإلصاق في مقدمات الكلمات عن جذورها أو أواخرها، لكن قد نجد هذا الصوت المكرر في الكلمة.

2- مقاربة أندري مارتيني في المتقاربين وأطراف الثنايا واللسان:

إن تقارب المخرج في الحرفين أو الصوتين في اللغات الأجنبية المستشهد بها من قبل أندري مارتيني في كتبه: وظيفة الألسن وديناميتها ومبادئ في اللسانيات العامة، لم تشر من قريب أو بعيد إلى إحداث تداخل بين الصوتين في صوت واحد ولذا نجد أن طبيعة اللغة تتحكم بصورة في طبيعة الظاهر الصوتية المحدثة للاقتصاد فمنه يكون اشتراك في مفهوم العام للاقتصاد اللغوي ألا وهو: « استعمال عدد محدود من الوحدات ذات قيمة أكثر عمومية واستعمال أكثر توترا»[1] .

[1]- أندري مارتيني، مبادئ في اللسانيات العامة، مرجع سابق، ص 153.

المطلب الثاني: الاقتصاد اللغوي في المستوى الصرفي لظاهرة " التصغير "

إن المستوى الصرفي لا يخرج عن نطاق نظام اللغة؛ حيث له صلة وطيدة مع مستويات الأخرى (الصوتي ،النحوي، اللغوي ، الدلالي) فـ: «الأصوات تنظم في تشكيل صوتي منسجم لتؤلف الكلمات والأخيرة ترتبط بعضها البعض في تراكيب »[1]، فيهتم المستوى الصرفي ببنية الكلمة وما يطرأ عليها من تحولات وتغيرات تصيبها، ولقد عُنّى اللغويين قديما وحديثا العرب بالدرس الصرفي؛ حيث إنه :«لا يزال كشفهم عن النظام الصرفي العربي موضع الإعجاب والاحترام وسيظل دائماً كذلك في نظر اللغويين في مختلف أنحاء العام »[2].

ويُعد سيبويه من أوائل الذين اهتموا به في ذكر قواعده وتحولاته وتغيراته ولئن كان لم يُعرِّفه بمفهومه العلمي فإنه حاول إحاطته بقواعد وأسس كانت معبر مُرور للبحث لمن جاء بعده وربما يرجع ذلك إلى عدم نضج المصطلح، وهذا لا ينكر ما أتى به من عِلم بهذا المجال ولسبر هذه التحولات التي تطرأ على بنية الكلمة، اقتصرت دراستنا على ظاهرة التصغير، التي تعد وسيلة من وسائل التي تحقق اقتصاداً لغوياً.

الفرع الأول– الاقتصاد اللغوي لظاهرة التصغير ومقاصده:

في البداية نشير إلى أن دراستنا تقوم على الانتقاء لا على الاستقصاء في معرفتنا لمواطن الاقتصاد والمقاصد التي يقتضيها المقام في الكلام من جراء صيغ التصغير، وهذه المقاصد اتفق عليها الدارسون ممن جاء بعد سيبويه فـ:« تترتب [مقاصد التصغير] على هذا المنهج هي الدلالة على الوصف المقصود من القلة أو الحقارة أو القرب أو التهويل بالاختصار [أو تصغير ما يتوهم كبره] ... وبذلك يدل اللفظ المصغر على الصفة والموصوف معا»[3]

ومن هذا المنطلق نحاول أن نستشف ما جاء به سيبويه في باب التصغير.

---

[1]– نوزاد حسين أحمد، مرجع سابق، ص 161.

[2] – تمَّام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط6، 2009، ص 15.

[3] – أحمد حسن كحيل، التبيان في تصريف الأسماء، (د دن) و (د ب ن)، ط6، (د س)، ص 189.

أولا– الاقتصاد اللغوي لأوزان التصغير:

ركز سيبويه في بداية كلامه عن التصغير على الاهتمام بالقاعدة الكلية لصيغ التصغير التي تغير بنية الكلمة بقوله: «اعلم أن التصغير إنما هو في الكلام على ثلاثة: **فُعَيل، فُعَيْعِل، فُعَيعيل**»[1].

ونفهم من هذه العبارة أن الاقتصاد بالتصغير يرجع إلى الصيغ الثلاثة السابقة الذكر مع ضم أوله وفتح ثانيه وزيادة ياء تسمى ياء التصغير وهذه الأوزان تختص بعدد أحرف الاسم ومن ذلك فيكمن الاقتصاد اللغوي في ما يلي:

1– الاقتصاد في الاسم المجرد (غير المزيد):

أ– الاسم الثلاثي:

هو ما كانت « عدة حروفه ثلاثة أحرف »[2]، أي: الاسم المتكون من ثلاثة أحرف، فيصغر على صيغة **فُعَيل** ومثال ذلك: (قُيَيْس ،جُمَيل) والتي أصلها قيس، جميل فتصغير قيس إلى قُيَيْس لمقصد يريد المتكلم وهو التحقير ما يتوهم عظمته، كذلك تصغير جمل إلى جُمَيل، وإنما يريد من ذلك تصغير ما يتوهم كبره .

ب– الاسم الرباعي :

وهو «ما كان عدة حروفه أربعة» [3]، أي: الاسم المتكون من أربعة أحرف فيصغر على صيغة **فُعَيْعِل**، ومثال ذلك: «جعفر، غلام، جُعَيفِر، غُلَيْم»[4].

فهذه الأسماء صغرت لدلالة عن تحقير الاسم الذي يتوهم عظمته أو أنّها لتحبيب حسب مقامات و مقاصد المتكلم.

---

[1]– سيبويه ، مصدر سابق، ج3، ص 415.

[2] – المصدر نفسه، ج3، ص 415.

[3] – المصدر نفسه، ج3، ص 416.

[4] – المصدر نفسه، ج3، ص 416.

ج- الاسم الخماسي:

- ما كان رابعه حرف مدٍ:

أي: ما كان على خمسة أحرف وكان الرابع منه واواً أو ألفاً أو ياءاً»[1]، أي: اسم متكون من خمسة أحرف وكان رابعه حرف مد فيصغر على صيغة **فُعَيعِيل**، مثال ذلك: « قربوس قُرَيْبيس ،حمصيص: حُمَيصيص»[2] ومقصد هذه الأسماء، هو: تقليل ما يتوهم كبره.

- ما كان رابعه ليس حرف مدٍ:

أي: « لم يكن رابعه شيئا مما كان رابع ما ذكرناه مما كان عدة حروفه خمسة أحرف»[3] فتصغر على صيغة فُعَيعِيل مع حذف الحرف الأخير، مثال ذلك :«سفرجل، فرزدق تصبح سُفَيرج، فُريزد»[4] فحذف حرف من هذه الأسماء كي يتلاءم وينسجم الاسم المصغر مع صيغة التصغير وهذه الأسماء صغرت لمقصد وهو تحقير ما يتوهم كبره .

2- الاقتصاد اللغوي في الاسم المزيد :

أ- الاسم الثلاثي المزيد :

وهو نوعان: «ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته الزيادة للتأنيث فصارت عدته مع الزيادة أربعة أحرف»[5]، أي: الاسم المتكون من ثلاثة وأضيف له حرف للتأنيث فأصبح أربعة فيصغر على وزن فُعَيْل، وتبقى ألف التأنيث كما هي مثال ذلك: حُبلى، حُبيلى، بُشرى، بُشيرى»[6]، وهذا تحت قاعدة: «أن هذه الألف لما كانت ألف التأنيث لم يكسروا الحرف بعد ياء التصغير، وجعلوا ههنا بمنزلة الهاء التي تجيء للتأنيث»[7]. أما ما :« لحقت ألف التأنيث بعد ألف فصار مع الألفين خمسة

---

(1) – سيبويه، مصدر سابق ، ج3، ص 416.

(2) – المصدر نفسه، ج3، ص 416.

(3)– المصدر نفسه، ج3، ص 417.

(4)– المصدر نفسه، ج3، ص 417.

(5)– المصدر نفسه، ج3، ص 418.

(6)– المصدر نفسه، ج3، ص 418.

(7)– المصدر نفسه، ج3، ص 418

حرف»[1] فإن سيبويه يجريها مجرى ألف التأنيث بقوله: «اعلم أن تحقير ما كان ثلاث أحرف ولحقته ألف التأنيث لا تكسر الذي بعد ياء التصغير»[2] فيصغر الاسم على صيغة فُعَيل وتبقى بعد ألف التأنيث على أصلها مع ألف أصلية وعدم كسر ما جاء بعد ياء التصغير ومثاله: «حمراء: حُمَيراء، طرفاء: طُريفاء»[3].

ومقصد هذه الأسماء التحبيب وتصغير ما يتوهم كبره.

ب- الاسم الرباعي المزيد:

وهو ما: « لحقته ألف التأنيث أو لحقته ألف ونون، كما لحقت عثمان»[4] فما لحقته ألف التأنيث: «تحذف كما تحذف ألف التأنيث»[5]؛ لعلة هي: « أن الألفين لمَّا كانتا بمنزلة الهاء في بنات بنات ثلاث أي أصبح حرفا صائت ومثال: خنفساء، عنصلاء فتصبح خُنَيْفساء، عُنَيصلاء»[6]، أما ما لحقته الألف والنون فـ :« تُحقره كما نحقر ما في آخره ألف التأنيث ومثال ذلك: عُقربان، زعفران فتقول: عُقيربان، زُعَيفران»[7] ومقصد اقتصاد هذه الأسماء لتقليل من يتوهم كبره وتحقيره.

ج- الاقتصاد في الاسم الذي يكون على وزن فاعل:

فيذكره سيبويه في باب: « ما يحقر على تكسيرك إياه لو كسرته للجمع على القياس لا على التكسير للجمع على غيره »[8]، فيصغر على وزن فُعيعيل، ومثال ذلك: «خاتم: خويتم، طابق: طُويبق»[9] فصغرت لدلالة على تقليل ما يتوهم كبره.

---

[1]-سيبويه، مصدر سابق ، ج3، ص 419.

[2]- المصدر نفسه، ج3، ص 419.

[3]- المصدر نفسه، ج3، ص420.

[4]- المصدر نفسه، ج3، ص423.

[5]- المصدر نفسه، ج3، ص423.

[6]- المصدر نفسه، ج3، ص423 - 424.

[7]- المصدر نفسه، ج3، ص 424.

[8]- المصدر نفسه، ج3، ص 425.

[9]- المصدر نفسه، ج3، ص425.

الفرع الثاني: تعلق الاقتصاد اللغوي للتصغير بالحذف:

لقد ربط سيبويه الاقتصاد اللغوي لظاهرة التصغير بالحذف إذا زادت عن عدتها وشابه سيبويه التصغير بجمع التكسير في مسألة الحذف، وهذا ما أشرنا إليه في الاسم الخماسي ما كان رابعه ليس حرف مدٍ، حيث يقول: «وإنما حملهم على هذا [الحذف] أنهم لا يحقرون ما جاوز ثلاثة أحرف إلى على زنته وحاله لو كسَّروه للجمع»[1]، واختلاف بين التصغير وجمع التكسير أن: « أول التصغير مضموم وأول الجمع مفتوح»[2]، وربط سيبويه التصغير بالحذف موجود في مواطن عدّة في الكتاب ومن ذلك ما أشار إليه في حذف الزيادة ما كان: «من بنات الثلاثة من زيادات؛ لأنك لو كسرتها للجمع لحذفتها فكذلك تحذف في التصغير»[3]، وفي هذا النوع تحذف الزيادة من الاسم الذي يراد تصغيره فهي تجري مجرى جمع التكسير فتحذفها، ومثال ذلك: «مُغتلم: مُغَيلم، كما قلت: مغالم فحذَفتَ حين كسرت للجمع»[4] وكذلك ما أشار إليه في: «باب ما تحذف منه الزوائد من بنات الثلاثة مما أوائله الألفات الموصولات ومثال ذلك: استضراب: تُضيريب»[5] فحذف الألف والوصل والسين وقلب الألف التي قبل الحرف الأخير ياء وزيادة ياء التصغير وهذا على وزن صيغة فُعَيعيل فهذا الحذف اقتضاه القالب الوزني للتصغير ليتوافق وينسجم مع اسم المصغر حتى يُحقق اقتصادا لغويا منضبطا بالوزن.

الفرع الثالث: الاقتصاد اللغوي في الاسم الثنائي:

في تصغير الاسم الثنائي يشير سيبويه إلى رد الاسم إلى أصله فإنه يصغر على صيغة **فُعَيل؛** حيث يقول في هذا السبيل: « اعلم أن كل اسم كان على حرفين فحقرتَه رددته إلى أصله حتى يصير على مثال: فُعَيلٍ»[6] وهو أنواع:

---

[1]-سيبويه، مصدر سابق، ج3، ص417.

[2]- المصدر نفسه، ج3، ص417

[3]- المصدر نفسه، ج3، ص426.

[4]- المصدر نفسه، ج3،ص426.

[5]- المصدر نفسه، ج3، ص423.

[6]- المصدر نفسه، ج3، ص449.

أولا– تصغير الثنائي ما ذهبت منه فاؤه:

ومثال ذلك[1]: عدة، وزنه فترد إلى أصلها، أي: «وعدت ووزنت » ثم تصغر على وزن فُعيل وتصبح: وُعَيْدة، زُنَيْة.

ثانيا– تصغير الثنائي ما ذهبت منه عينه:

ومثال ذلك: « مُذُ أصلها منذ »[2] فتصغر على وزن فُعَيلَ: مُنَيْذَ.

ثالثا– تصغير الثنائي ما ذهبت منه لامه :

ومثال ذلك: «دم تصبح دُميَّ ،أيضا: يد تصبح يُديَّه»[3] .

ثالثا– تصغير الثنائي ما ذهبت لاما هو كان أوله ألفا:

ومثال ذلك: «اسم، ابن تصبح سُمَيَّ، بُنَيَّ»[4]، فحذفت ألف الوصل «حين حركت الفاء فاستغنيت عنها»[5]، فتصغير الاسم الثنائي إلى صيغة فُعيل تندرج تحت مقصد واحد وهو تقليل وتصغير ما يتوهم كبره.

الفرع الرابع: الاقتصاد في الاسم المركب والاسم المرخم

أولا– الاقتصاد في اسم المركب:

أي: وجود اسمين «وضُم أحدهما إلى آخر بمنزلة الاسم الواحد»[6]، ويكون التصغير في الاسم الأول لعلة: أن الصَّدر [اسم الأول] عندهم بمنزلة المضاف والآخر بمنزلة المضاف إليه، إذا كان شيئين، ويستدل بذلك بقوله: «حضرموْتِ :حُضَيرَ مَوتُ، بَعْلَبَك :بُعَيْلَبَكُّ »[7]، ومقصده تصغير ما ما يتوهم كبره.

---

[1]–سيبويه، مصدر سابق، ج3، ص 449.

[2]– المصدر نفسه، ج3، ص 449.

[3]– المصدر نفسه، ج3، ص 449.

[4]– المصدر نفسه، ج3، ص 449.

[5]– المصدر نفسه،ج3، ص 454.

[6]– المصدر نفسه، ج3، ص 475.

[7]– المصدر نفسه، ج3،ص 475.

ثانيا– الاقتصاد في الاسم المرخم:

في الترخيم إذا كان اسما تجاوز ثلاثة أحرف فيجوز حذف الزائد ثم تصغر بقوله: «اعلم أن كل شيء زِيد في بنات الثلاثة فهو يجود لك أن تحذف في الترخيم »[1]، وتصغر على صيغة فُعَيل

ومثال ذلك: «حارث :حُرَيث »[2]، وكذلك بنات الأربعة تجري مجرى بنات الثلاثة في حذف الزائد ثم يصغر على صيغة فُعَيل، ومثال ذلك: « إبراهيم وإسماعيل، تصبح: بُرَيه،سُمَيعُ »[3].ومن ذلك أنّ أصل الترخيم من حيث مقصده هو التحبيب.

الفرع الخامس: الاقتصاد اللغوي في تصغير الجمع:

يُورد سيبويه شواهد كثيرة في تصغير جمع التكسير وفي تصغير اسم الجمع تعد من صلب الاقتصاد، ومن ذلك نحاول أن نبين البعض منها من خلال صيغها، ما جاء في تصغير الجمع لمقصد وغرض، ألا وهو: تقليل ما يتوهم كبره بقوله: « إنما تريد تقليل الجمع »[4].

أولا– الاقتصاد في جمع التكسير:

ونذكر منها بعض ما جاء في جمع القلة وما كان في جمع الكثرة.

1– **جمع القلة:** وهي أربعة أبنية كما ذكرها سيبويه: «أَفْعَلٍ، وأَفْعَالٍ وأَفْعِلَة وفِعْلَة »[5]، فالاقتصاد يكون هنا بعد التصغير، كما يلي:

---

(1) – سيبويه، مصدر سابق، ج3،ص 476.

(2)– المصدر نفسه ، ج3، ص 476.

(3)– المصدر نفسه، ج3، ص 476.

(4)– المصدر نفسه، ج3، ص 489.

(5)– المصدر نفسه، ج3، ص 490.

أَفْعَل تصيح :أُفَيْعِل ومثال ذلك: «أكْلَب، تصبح أُكَيْلِب»[1]، أفعال تصبح أُفَيْعَال ومثال ذلك: « أَجْمَال تصبح : «أُجَيْمال »[2]، وفي أُفْعِلة تصبح أُفَيْعِلَة ومثال ذلك: «أَجْرِبة: أُجَيْرِبَة»[3] وفي فِعْلَة تصبح فُعَيْلَة ومثال ذلك: «غِلْمَة :غُلَيْمة »[4].

فالاقتصاد في جمع القلة يكون بزيادة ياء التصغير وضم أوله وفتح ثانيه مع بقاء الوزن البنية على حاله ومع تقليل ما يتوهم كبره في الجمع.

2- في جمع الكثرة:

ويكون للأوزان ما تبقى من جمع القلة فيصغر برد البنية إلى بناء أقل، كما يرى الخليل: « أرَدُّه إلى بناء أقل العدد»[5]، إن أريد به جمع القلة بقوله: « فإذا أردت أَقْلِلَة وأحقره صرت إلى بناء الأقل »[6]، ومثال ذلك: «الدوُّر فتصبح أُدَيْوِرْ»[7]، على صيغة فعيل وتصبح أُفَيْعِل، أما تصغير على ما كان على وزن مفاعيل فيرد أولا إلى أصله ثم يصغر، مثال ذلك: «المرابد، المفاتيح، القناديل فتصغر إلى : مُرَيْبدات ، مُفَتيْحات ، وقُنَيْدلات»[8].

فالاقتصاد يكون بزيادة علامات التصغير مع زيادة علامات جمع المؤنث السالم، لدلالة على ما يتوهم كثرته فتقلله بقوله: « لأن هذا البناء للأكثر...فلما حقرت صيَّرت ذلك إلى شيء هو الأصل للأقل»[9].

---

[1]-سيبويه، مصدر سابق، ج3، ص 490.

[2]- المصدر نفسه، ج3، ص 490.

[3]- المصدر نفسه، ج3، ص 490.

[4]- المصدر نفسه، ج3، ص 490.

[5]- المصدر نفسه، ج3، ص 490.

[6]- المصدر نفسه، ج3، ص 490.

[7]- المصدر نفسه، ج3، ص 491.

[8]- المصدر نفسه، ج3، ص 491.

[9]- المصدر نفسه، ج3، ص 491.

ثانيا– الاقتصاد في اسم الجمع:

والذي سمَّاه «باب تحقير ما لم يكسر عليه واحد الجمع فتصغيره يكون كتحقير الاسم الذي يقع على الواحد»[1]: لعلّة ذكرها :« أنه بمنزلة إلا أنه يُعْني به الجميع»[2] ومثال ذلك: «قَوم: قُويْم، قُويْم، رجل: رُجَيل»[3] وإذا «جُمع شيء من هذا على بناء من أبنية أدنى العدد فيصغر كما تصغر إذا كان بناء لما يقع على الواحد»[4]، مثال ذلك: «أقوام تقول: أُقيّام »[5]؛ لذا فإنّ المقصد هنا هو تقليل ما يتوهم كثرته.

ونلخص مما درسناه في باب التصغير:

أن سيبويه يركز على مبدأ الاقتصاد اللغوي لظاهرة التصغير من جانب الوضع، أي: القاعدة وجانب الاستعمال فتصغير الاسم سواء مجرداً أو مزيداً أو مكسراً أو جمعاً، يكون بزيادة علامات التصغير وهي: ضم الأول وفتح ثانيه ثم زيادة ياءً، تسمى: ياء التصغير؛ لكي يحل التصغير مقام الصفة والموصوف الذي يراد تصغيره.

في هذا السياق، نجد من يعلل كيفية التصغير وهو ابن الأنباري في قوله: « فإن قيل: فلم كان التصغير بزيادة حرف ولم يكن بنقصان حرف؟ قيل: لأن التصغير، قام مقام الصفة»[6]؛ لذا فإن التصغير يعمل على اقتصاد الصفة، كوحدة لغوية إلى تحويل صرفي يقيم هذه الصفة في ذات الموصوف، نحو قولنا: جبل صغير نقول جُبيل.

وتعلق الحذف بظاهرة التصغير؛ لسبب هو: كي تتناسب وتتلاءم ببنية الكلمة في إسقاط حرف منها مع صيغة أو أوزان التصغير، وبذلك يحدث فيها اقتصادا.

---

[1]– سيبويه، مصدر سابق، ج3، ص 491.

[2]– المصدر نفسه، ج3، ص 491.

[3]– المصدر نفسه، ج3، ص 491.

[4]– المصدر نفسه، ج3، ص 491.

[5]– المصدر نفسه، ج3، ص491 .

[6]– الأنباري أبو البركات، كتاب أسرار العربية، تح: فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ط1، 1995م، ص 313.

أما في الاستعمال (مقاصد التصغير)، نجد أن سيبويه لم يوضح لنا مقاصد الاقتصاد اللغوي للتصغير برؤية واضحة؛ لأنه كان يسميه تارة بالتصغير وتارة بالتحقير، وهي تُعد هذه الأخيرة، من المقاصد الدلالية للتحقير، وكذلك لتركيزه على الوضع دون الاستعمال.

ولكن هذا القول لا يمنع أنّ من جاء بعد سيبويه من النحويين والصرفيين، قد كان مصدرهم الوحيد في دراستهم للتصغير هو الكتاب فقد استخرجوا واستنتجوا مقاصده حسب ما تحمله الكلمة من وظيفة وحسب الميزان الصرفي لها فيكون مقصد التصغير هو التقريب الزمني، وذلك عند تصغير الأزمنة مثل: بَعد تصبح بُعَيْدَ ويكون التقليل في الأشياء المادية المحسوسة مثل: جبل تصبح جُبَيْل ويكون للتحبيب أيضا في الصفات الإنسانية في مقامات التقريب، خاصة في الترخيم مثل: فاطمة تصبح فُطَيْم، كما يكون للتهويل في الوقائع والحوادث التي تحدث للإنسان مثل: عارض تصبح عُرَيْض حادث تصبح حُوَيْدَث.

الفرع السادس: مقاربة أندري مارتيني:

إنَّ النظر إلى المنجز اللغوي عند سيبويه في باب التصغير بسلطة المنجز اللساني الغربي وخاصة في أعمال المدرسة الوظيفية مع أبرز روادها، الفرنسي أندري مارتيني يجعلنا نُقرَّ بداية بالاختلاف المثال أمامنا، والذي سير الدرس العربي الصرفي ككل وهو الميزان الصرفي الذي يتلاءمُ مع طبيعة اللغة العربية الاشتقاقية، يُعد الميزان الصرفي كشفاً فريداً من نوعه أبرزت من خلاله حركية بارعة وديناميكية خطيرة للوحدة اللغوية "الكلمة" في علاقتها مع وحدة لغوية أخرى ذات ميزة وظيفية مخصوصة، هي "الصفة" فإنّ تغير البنية الصرفية اللغوية يكسبُها اقتصاداً لغوياً بإدراج وظيفية الوحدة اللغوية المخصوصة "الصفة" فيها بزيادة مونيم واحد فقط، كل هذا لا يخرج عن القانون الصرفي وهو القوة العتيدة في ضبط الوحدة اللغوية ألا وهو: "الميزان الصرفي" فإن الزيادة للمونيم إذا تعارضت مع قانون الميزان الصرفي فإنها يمكن أنْ تكون نقصاناً وهنا يتحقق "اقتصاد الاقتصاد" فإدراج الوحدة اللغوية المخصوصة "الصفة" قد يكسب الوحدة اللغوية اقتصاد وهذا من أسرار اللغة العربية ولا يُتخيل أنْ نجد ذلك في اللغات الإلصاقية على أقل تعميم؛ لأنها تنبني على الحذف و الإلصاق على حسب وظيفية المعاني والمقاصد التي تتأسس على قانون الزيادة في المعنى يتطلب الزيادة في المبنى، لكنّ اللغة العربية قالت – في هذا المطلب – مع التصغير أنّ الزيادة في المعنى نقصان في المبنى وهذه الميزة تدل

على خصوصية المعالجة اللسانية في موضوع الاقتصاد اللغوي وبذلك نستطيع القول بوجود اختلاف بين اللغات من جهة طبيعتها.

المطلب الثالث: المستوى التركيبي (الحذف)

يقُوم الدرس النحوي على نظام تركيبي لغوي (البنية) ونظام اجتماعي سياقي يتعلق بدراسة كلام العرب في العملية التواصلية في دورة التخاطُب، وهذا الترابط القائم بين بنية اللغة بوظيفتها التواصلية، قد اعتنى به سيبويه حين تناول الكلمة وما يتعلق بها من ظواهر لغوية مختلفة كالحذف الذي ستقتصر عليه دراستنا.

حيث يقول سيبويه: « اعلم أنّهم مما يحذفون الكلم وإن كان في أصله في الكلام غير ذلك ويحذفون ويعوضون ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطا»[1] فهنا يلجأ إلى ربط الحذف بالاستعمال الذي يُريده المتكلم والمخاطَب لأغراض ومقاصد في إطار التواصل اللغوي، فسيبويه عمل على دراسة الاقتصاد اللغوي انطلاقاً من اعتبار الكلام بوصفه خطابًا يتألفُ من السياق، ويشتمل على نوعين: «سياق لغوي الذي هو مجموعة الوحدات التي تسبق أو تلي وحدة معينة أو هو العلاقات الداخلية المتحكمة في البنية التراكبية للوحدات [التقعيد النحوي والبنية الداخلية]»[2].

و السياق غير اللغوي هو عبارة عن: « مجموعة الشروط الاجتماعية والسلوك اللغوي والذي يُشار إليه عادة، بصفته سياقا اجتماعيا لاستعمال اللغة وهو أنواع: السياق العاطفي أو الانفعالي، سياق المقام contexte situation أو سياق الحال، سياق الموقف، السياق الثقافي»[3].

ويكون السياق في العملية التواصلية بين المتكلم والسامع لوظائف وأغراض يُريدُهَا كلا الطرفين: « فيقوم المرسل بأداء رسالة يستقبلها الملتقط ولابد أن تتضمن لكي تكون فاعلة محتوى كلامياً تُشِيرُ إليه ويُعِيدُ الملتقط في الوقت ذاته وتقتضي أيضا وجود نظام رموز أو لغة تكون مشتركة كليا أو جزئيا

[1]- سيبويه، مصدر سابق، ج1، ص24- 25.

[2]- الطيب دُبَّة، مرجع سابق، ص 202

[3]- المرجع نفسه، ص 202.

على الأقل بالنسبة للمرسل والملتقط وتتطلب المرسلة الأخيرة قناة اتصال تحقق الاتصال وتبقيه قائما »[1] كما أشار إليها جاكبسون[2].

وبذلك فهو يُراعي حال المتكلم من تخفيف أو يُعلمه بمعرفة السامع بالشيء... إلخ ويراعي حال السامع، كما يُراعي مقتضى الحال باختلاف قرائنه، ومن هذا نحاول أن نستشف ظاهرة الحذف وما تقتضيه من اقتصاد في ثنايا الكتاب.

الفرع الأول: الاقتصاد في الحروف:

يذكر سيبويه أن الحذف في الحروف يعود إلى مبدأ التخفيف على اللسان ومثال ذلك ما نجده في حروف: الجر، النداء، والقسم.

أولا– الحذف في حروف الجر:

يورد في حذف حرف الجر (من) في (باب: كم) فيقول: « وذلك أنك لو قلت: (كم لك الدِرهَمَ) كما لم يجز في قولك: عشرون الدرهم؛ لأنهم إنما أرادوا عشرين من الدراهم، وهذا معنى الكلام ولكنهم حذفوا الألف واللام وصيروه إلى الواحد وحذفوا (من) استخفافا كما قالوا: أول فارس في الناس وإنما يريدون هذا الأول من الفرسان فحذف الكلام»[3].

فالشاهدُ هو: عشرونَ الدرهمَ، وإنّما الأصل عشرينَ من الدراهمِ فحُذِف حرف الجر (من) ثم حُذفتْ الألف واللام من الدراهم، وحوُّلت من الجمع إلى المفرد فأصبحت عشرينَ درهماً وكان الحذف في الجر عنصرا من عناصر الاقتصاد اللغوي غرضه طلب الخفة.

ثانيا– الحذف في حروف النداء:

ومثال ذلك: حارُ بن كعب ⟸ يا حارُ بن كعب

---

[1]– ميشال زكريا، مباحث في النظرية الألسنية وتعليم اللغة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، (د.ط)، (د ت)، ص 172.

[2]– ينظر بان الخفَّاجي، مراعاة المخاطب في النحو العربي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2008، ص 9 .

[3]– سيبويه، مصدر سابق، ج2، ص 157–158

ومنه يقول: « وإن شئت حذفتهن كلهن استغناء...، وذلك أنه جعلهم بمنزلة من هو مُقْبِل عليه بحضرتِه يخاطُبه»[1].

فهنا يشير سيبويه بأنّه يمكن حذف أداة النداء عندما يخاطِب المتكلم السامعَ من أجل الإصغاءِ لوجود قرينة حالية تعوضُ المحذوفَ: « وذلك جعلهم بمنزلة من هُو مُقبلُ عليه بحضرتِه يخاطُبه"[2] أي: أي: أن المنادى موجود في حضرة المتكلم: «حين يتمكنُ المتكلم من تحقيقِ ذلك غيرَ ذكرِها؛ إذ يُستغني عنها لوجودِ القرائنَ الدالة على معناها ومن تلك القرائن الاسم العلم الذي أغني عن ذكر الأداة وقرينة حالية أخرى وهي وجود المنادى في حضرة المتكلم قريبًا منه»[3].

ثالثا– الحذف في حروف القسم:

يُجرِي سيبويه حذف حروف القسم إلى مبدأ الاقتصاد اللغوي لوظيفة أرادها المتكلم أنْ تكون الخفة على اللسان ومن ذلك قوله: « آللهِ لتفعلنَّ ؟، إذا استفهمت، أضمروا الحرف الذي يجر وحذفوه»[4] .

وفي موضع آخر نفسه يقول: « الله لأفعلنَّ وذلك أنه أراد حذف الجر وإياه نوى فجاز حيث كثر في كلامهم»[5]، فحذف حرف القسم لعلّة أرادها المتكلم وهي طلب الخفة؛ حيث يقول: « وحذفوا تخفيفا على اللسان»[6].

وفي الجدول التالي نورد جملة من الأمثلة توضح الاقتصاد اللغوي بحذف الحرف

---

[1]– سيبويه، مصدر سابق، ج2، ص 230.

[2]– المصدر نفسه، ج2، ص 230.

[3]– بان الخفاجي، مرجع سابق، ص 242.

[4]– سيبويه، المصدر نفسه، ج2، ص 161.

[5] – المصدر نفسه، ج3، ص 498.

[6] – المصدر نفسه، ج2، ص 161.

الشاهد	أصل المحذوف	العلة التي أنتجت الاقتصاد
« أول فارس»[1] قال الشاعر:[2] وجداءٍ مَا يُرْجَى بِهاَ ذُو قَرَابَةٍ لِعَطفٍ ومَا يخْشَى السُمَاهُ زَبِيبُهَا – دخلتُه دخولاً ووِلجتُه ولوجًا – نبئتُ زيدًا[3]	– هذا الأول من الفرسان أي حذف حرف الجر من رُّبَّ جِدَاءٍ – ولجت فيه ودخلت فيه – نبئت عن زيد	طلب الخفة على اللسان
– ها الله[4] – قال ذُو الرِمّة: «أَلا رُبَّ منْ قَلَبِي لَهُ اللهُ نَاصِحٌ ومِن قَلْبُه لِي فِي الظَّبَاءِ السوانِحِ »[5] – لاهُ أبوك[6]	– والله ذا – له بالله – لله لأبوك	طلب خفة اللسان[7] اللسان[7]

[1]– سيبويه، مصدر سابق، ج2، ص157– 158.

[2] – المصدر نفسه، ج2، ص163و ج3، ص498 .

[3] – المصدر نفسه، ج4، ص 10.

[4] – المصدر نفسه، ج3، ص 498.

[5] – المصدر نفسه، ج3، ص498.

[6] – المصدر نفسه، ج2،ص 262.

[7] – المصدر نفسه، ج2 ص 163.

فهذه الشواهد التي عرضت كلها تدل على حذف الحرف سواء في حرف النداء أو الجر

أو القسم تشير إلى مبدأ الاقتصاد بجهد أقل ووقت قصير مع عدم التباس المعنى، أي: أن يبقى المعنى نفسه فالمتكلم يستخدم حذف الحرف طلبا للخفة.

الفرع الثاني: الاقتصاد في الجملتين الفعلية و الاسمية:

يُبيِنُ سيبويه في تحليله اللغوي للجمل المتعلقة بالاقتصاد اللغوي للحذف يعود إلى المتكلم والسامع والكلام الذي سِيقَتْ فيه، فالسياقُ عنصر في بناء العملية التواصلية، فهما يُسهمان في تأليف الكلام، وهذا حسب ميولها للاقتصاد من أجل التخفيف أو الإطناب من أجل التوضيح بشرط أن يتحقق الفهم والإفهام لكلا الطرفين، ذلك لا يكون إلا بوجود قرائن سياقية لغوية وغير لغوية تتحكم في بناء التركيب السليم بدون غموض؛ لذ نحاول أن نستشف جوانب الاقتصاد بحذف الجملة في الكتاب.

أولا– الجملة الفعلية

1– الفعل:

يُورد سيبويه أمثلة أكثر تتعلق بالحذف بالعناصر السياقية التي تكسب كلا الطرفين (المتكلم والسامع) معرفة بالمحذوف، ألا وهي: كثرة الاستعمال، علم المخاطب، ذكر الحواس، التحذير، النهي وعلى سبيل ذلك في حذف الفعل: زيدا، عمر، ورأسه وذلك بقولهم: « لأنك رأيت رجلا يضرب أو يشتم أو يقتل فاكتفيت بما هو فيه من عمله أن تلفظ له بعمله»[1]

ف « استغنيت على الفعل بعلمه أنه مستخبر »[2]، فحذف الفعل يرتبط بعلم المخاطب ما يُريده منه أي معروف عند المتكلم والسامع ودلت عليه حاسة البصر، ألا وهي الرؤية، فهذا الحذف حقق اقتصادا بسبب وجود سياق الموقف، هو: علم المخاطب، حاسة البصر والسياق اللغوي (رأيت) وما يجري على هذه الشاكلة ولكن بوجود قرينة حالية أخرى وهي كثرة الاستعمال، ومثل ذلك: (مَرحَباً وأَهْلاً، أي: رَحُبَتْ بِلادُكَ وأُهِلْتَ)، (القِرطَاسَ، أي: أَصَبتَ القرطاسَ) بقوله: « زعم

[1] – سيبويه، مصدر سابق، ج1، ص 253.

[2] – المصدر نفسه، ج1، ص 253.

الخليل رحمه الله حين مثله إنه بمنزلة رجلا رأيته قد سدد سهمه فقلت: القرطَاسَ...، فإنما رأيت رجلاً قاصدا إلى مكانٍ أو طالبا أمرًا فقلت: مرحبًا وأهلاً»[1] ولعلّة ذكرها سيبويه: « كثرة استعمالهم إياه»[2] .

فكل هذه الأمثلة تشير إلى:

الاقتصاد بالحذف لكن يتحقق ذلك بوجود قرائن (حالية ولفظية) دالة على المحذوف حتى لا يختل المعنى.

– وفي موضع آخر مع وجود قرينة حالية لكثرة الاستعمال وعلّة علم المخاطب يستشهد سيبويه بشاهد من القرآن قوله تعالى:﴿ٱنتَهُواْ خَيۡرًا لَّكُمۡۚ﴾ (النساء: 171)، أي: انتهوا وآتوا خيرا لكم بقوله: « وإنما نصبتَ خيرا لك...؛ لأنك حين قلت انته وأنت تريد أن تخرجه من أمر وتدخله في آخر معللا سبب ذلك بقول شيخه الخليل: حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم في الكلام ولعلم المخاطب أنه محمول على أمر حين قال له: انته فصارت بدلا من قولك: ائت خيرا لك، وأدخل فيها خيرا لك»[3]، فالمخاطب وهو الله حين خاطب النفس البشرية في الأمور التي فيها عقاب في الدنيا والآخرة أظهر الفعل: انتهوا للكف عنها والابتعاد منها و في موضع يأتي ببديل آخر: خيرا لكم، لم يصرح بالفعل آتوا حتى يجعل المستمع هو الذي يكشف المعاني الخفية؛ لأنه يعلم أنه محمول على الأمر، وتعليل سيبويه لعلة كثرة الاستعمال ولعلم المخاطب فيرجع بسبب نزول القرآن الكريم باللغة العربية: «فبدهي أن القرآن الكريم قد تنزَّلَ على العرب بلغَتِهم مسوقًا لأساليبِهم، ومنها جاء تعليل الخليل الذي نقله سيبويه وهو علمُ المخاطَب ودلالة السياق على ذلك الحذف»[4].

---

[1]– سيبويه، مصدر سابق، ج1، ص295.

[2]– المصدر نفسه، ج1، ص295.

[3]– المصدر نفسه، ج1، ص283– 284.

[4] – أحمد سعيد محمد، الأصول البلاغية في كتاب سيبويه وأثرها في البحث البلاغي، مكتبة علي حسن، القاهرة، ط2، 1430هـ 1430هـ – 2009م، ص 95.

ومن خلال هذه الأمثلة نوضح ذلك بالجدول ما جاء في الكتاب من اقتصاد لغوي للحذف في الفعل:

الشاهد عن اقتصاد بالحذف	أصل المحذوف	السبب الذي أنتج الاقتصاد
إيّاك والأسدَ إيّايَ والشرَّ[1]	إيّاك فاتقينَّ الأسدَ إيَّاي لأتقِينَّ الشرَّ	فهنا المتكلم هو الذي يحذر المخاطب فاستغنى عن الفعل لكثرة الاستعمال إياه وأبدل بقرينة لغوية إياك و إياي على سبيل التحذير «فنجد المخاطِب قد اكتفى بدلالة سياق الحال على التحذير»[2]
قال الشاعر[3]: وغدوت وكان الخُلف منك سَجِيَة مَواعيدَ عُرقُوبٍ أَخَاه بيثرِبِ	كأنه قال: واعدتني مواعيد عرقوب أخاه	حذف الفعل دلّت عليه ذكر قرينة لغوية في صدر البيت وهي الخُلف وقرينة غير لغوية وهي اكتفاء بعلم المخاطب لما كان بينهما
" هذا ولا زعماتك" «قال ذو الرمة: دِيارَ مَيَّة إذا مَيٌّ مُسَاعِفَة ولا يرَى مثْلُهَا عُجَمٌ ولا عَرَبُ "كليهما وتمرا»[4]	- لا توهم زعمتك - كأنه قال: أذكر ديار أمية - أعطي كليهما تمرا	فحذف الفعل دل عليه وجود سياق حال لكثرة الاستعمال يقصده المتكلم لأنَّ المخاطَب له معرفة بالمحذوف، فأصبح كمثل يتداول بينهم لسبب أنه موجز

(1)- سيبويه ، مصدر سابق، ج1، ص 274.

(2)- محمد سالم صالح، الدلالة و التقعيد النحوي دراسة في فكر سيبويه، دار غريب، القاهرة، ط1، 2006، ص424.

(3)- سيبويه، المصدر نفسه، ج1، ص 272.

(4)- المصدر نفسه، ج1، ص280، وينظر نفس العلة ص 281 254، 273- 275، 291، 312.

ونستنتج من ذلك أن ذكر العلل غير اللغوية (سياق الحال والموقف) يرجع إلى المتكلم والسامع باستخدام الاقتصاد اللغوي للحذف من أجل التخفيف.

2- المفعول به:

يقر سيبويه أن الاقتصاد في المفعول به يعود إلى: « الاكتفاء بدلالة المعنى المفهوم من الفعل أو السياق عليه»[1]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱلۡحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمۡ وَٱلۡحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرٗا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ﴾(الأحزاب: 35)، فحذف المفعول به من الحافظات والذاكرات؛ لوجودِ قرينة لغوية لفظية سابقة وهي ذكر مفعولين" فروجهم " و" الله" فصاغ التقدير على مقدم فصار التقدير: «والحافظاته والذكراته»[2]، ولوجود قرينة غير لغوية تتعلق بعلم المخاطب بذلك وفي هذا السبيل يقول: «وما يقوى ترك نحو هذا [أي ما جاء في الآية السابقة] لعلم المخاطب»[3]وفي موضع آخر يستشهد بقول الفرزدق مع اكتفاء بذكر الفاعل الثاني:

ولكِنّ نِصفًا لو سَبَبْتُ وسَبَّنِي بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ من مَنافٍ وهَاشِم

فحذف المفعول به باكتفاء بذكر الفاعل الثاني« سبني أي: إعمال العامل الثاني»[4] فحذف لاكتفاء المعنى على المخاطب

وفي موضع نفسه أيضا لكن باكتفاء بذكر الفاعل الأول

(قليل)، استشهادا بقول امرئ القيس:

فلَو أنَّ ما أسْعَى لأدنى معِيشة كفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المالِ

فحذف المفعول به؛ لعلم المخاطب ولو ذكر مفعول به: « لفسد المعنى»[5]

---

[1]- تمام حمد عيد المنيزل، الحذف في النحو العربي، دار اليازوري، عمان، الأردن، ط1، 2012، ص 57.

[2]- سيبويه، مصدر سابق، ج1، ص74.

[3]- المصدر نفسه، ج1، ص74.

[4]- المصدر نفسه، ج1، ص77.

[5]- المصدر نفسه، ج1، ص79.

فالاقتصاد في المفعول به يعود إلى المتكلم في حذف عنصر من الجملة اكتفاء بذكر قرينة لغوية ولوضوح المعنى في السياق فأصبح معلومًا للمخاطَب، فإدراكُ المتكلم لحال السامع: «وهو المحدد لطبيعة البناء اللغوي وإنَّ هذا الإدراك يتطلب براعة ودقة في مطابقة الكلام لمقتضى الحال ومُراعاة حال من يتلقى الكلام ويجعله يقدر المواضع التي يكون فيها الحذف أغنى عن الذكر»[1] وكذلك: «حتَّى يكون السامع فاهمًا من الاكتفاءِ بالمذكور وقادرًا على تقديرِ المحذوفِ»[2].

ثانيا– الجملة الاسمية:

في تحليل سيبويه للاقتصاد اللغوي للحذف في الجملة الاسمية (المسند والمسند إليه) يُجريها مجرَى الجملة الفعلية، بأنَّه لابد من قرائن سياقية حتى يتحقق الاقتصاد بالحذف، فالفكرة التي بنى عليها سيبويه في البناء اللغوي بالحذف تَرجعُ إلى رغبة المتكلمِ والسامعِ في تحقيقِ مبدأ الاقتصاد اللغوي، فالمتكلم يلجأُ إليه حتى يَبلغَ أكبر قدر من الإفادَة في أقلِ وقت ممكن وجهد إلى السامع، كذلك يلجأُ إليه حينمَا لا يكُون غموضًا على السامعِ، أي: هذا الشيء المحذوف مُبينا عِندهُ حتَّى يستطيع التقدير، أمَّا السامع فلعلمه بالشيء الذي يُريده منه المتكلم أو لكثرة ذلك في الكلام يحبذُ الاختصارَ، والاقتصادَ والعربُ من سليقتها أن تتكلمَ بالإيجاز، ومن المواضع التي يَرتبطُ بها عِلمُ المخاطَبِ تبريرًا للمحذوف، ما نجده في الجملة المنسوخة، إمَّا حذف اسم (كان) أو حذف خبر (إنَّ) ومثالُ ذلكَ في حذف اسم كان، قول الشاعر:« عمرو بن شَأسْ:

بني أُسَدٍ هل تَعْلَمُونَ بَلاَءَنَا إذَا كَانَ يَومًا ذا كَواكِبَ أَشْنَعَا»[3]

فحذف اسم كان (اليوم) لعلم المخاطَب لما يُريدِه المتكلم فيقول سيبويه: «أُضمرَ لعلم المخاطَب بما يعنِي وهو(اليوم) وهو الذي يريد، أي: إذا كان اليومُ يومًا»[4]، ومثال آخر على ذلك: قول العرب: «من كذب كان شرا له، أي: كان الكذب شرا له»[5]، فيبرز ذلك قائلا : « إلا أنَّه

---

[1]– بان الخفاجي، مرجع سابق، ص 205.

[2]– المرجع نفسه، ص 205.

[3]– سيبويه، مصدر سابق، ج1، ص 47.

[4]– المصدر نفسه، ج1، ص 47.

[5]– المصدر نفسه، ج2، ص 391.

استغنى [اسم كان الكذب]بأن المخاطَب قد علم أنَّه الكذب؛ لقوله: كذب في أول حديثه"[1]، فحذف الاسم [الكذب] دل عليه السياق وقرينة الحالية» من الكذب" ومقام يعلمه المخاطَب وأما في حذف خبر إن وأخواتها فللعلة نفسها أرادها المتكلم وهي أن السامع له علم بالخبر ومثال ذلك: «قول الأعشَى:

إنَّ مَحَلاً وإنّ مُرْتَحِلاَ وإنَّ في السَّفْرِ ما مَضَى مَهَلاَ

و هو يُريد: إنّ لنَا محلا في الدنيا وإنَّ لنَا مرتحلاَ»[2]، فحذف خبر (إنَّ) « لعلم السامع»[3]

كذلك نجدُه في حذفِ جواب الشرط يُصرح بعلم المخاطَب ومثال ذلك، حينما سأل سيبويه الخليل بن أحمد الفراهيدي عن أسلوب الشرط المحذوف جوابه في قوله تعالى: ﴿ **حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا**﴾ (الزمر: 73) بقوله: «أينَ جَوابُها»[4]، وعن قوله جلاَّ وعلا: ﴿ **وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ**﴾ (البقرة: 103) وعن قوله تعالى: ﴿**وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ**... ﴾ (الأنعام: 27) فقال الخليل: « إنَّ العرب قد تتركُ في مثل هذا الموضع الجواب في كلامهم؛ لعلم المخبر لأي شيء وضع الكلام»[5] فربطَ الخليل حذف الجواب في القرآن الكريم بكلام العرب واستعمالهم لهذا الموضع ولعلم المخاطَب فالحذف في القرآن الكريم هنا متروُك للمخاطَب ومدى قدرته في الفهم والتقدير للمحذوفِ: « فبدهي أن القرآن الكريم قد تنزَّل على العرب بلغتهم مسوقًا بأساليبِهم»[6].

– وفي موضع آخر يذكر سيبويه تعلق الاقتصاد باكتفاء المخاطَب للمعنى ممَّا جعلَ المتكلمُ يجنحُ إلى مبدأ التخفيف، ومثال ذلك ما نجدُه في حذفِ الموصوفِ، وحذف المضافِ، وحذف المستثنَى، ومنه في حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامَهُ قول الشاعر النابغة:

«كأنَّكَ مِنْ جمَالِ بنِي أُقَيشٍ يُقَعْقِعُ خَلْفَ رِجْلَيْه بِشَنِّ

---

[1]– سيبويه، مصدر سابق، ج2، ص391.

[2]– المصدر نفسه، ج2، ص141.

[3]– المصدر نفسه، ج2، ص141.

[4]– المصدر نفسه، ج3، ص103.

[5]– المصدر نفسه، ج3، ص103.

[6]– أحمد سعيد، مرجع سابق، ص95.

وإنَّما يُريد: كأن جملٌ من جمال بني أقيش»[1]، والقرينة دالة على حذف الموصوف هو وجود سياق لغوي "من " التي تفيد التبعيض ووجود الصفة "الجمال".

وكذلك في حذف المستثنى ومثال ذلك: «ليس غير وليس إلا كأنه قال ليس إلا ذلك وليس غير ذلك»[2].

وأيضا في حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ويستشهد بقوله تعالى: ﴿**وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ**﴾ (يوسف: 82) وأصل هذا: «واسأَل أهلَ القريةِ فحذف المضاف" أهل"؛ لدلالة " المضاف إليه عليه وهو القريةِ»[3].

فيذكُر سيبويه علة جامعة أنتجت الاقتصاد بالحذف وهي: «تخفيفا واكتفاء بعلم المخاطب ما يَعْنِي»[4].

وفي هذا المقام، نستنتج أن سيبويه يَميل إلى مبدأ الاقتصاد اللغوي الذي يؤديه المتكلم وهو أن يبلغ عددا كبيرا من الأفكار في أقل وقت ممكن وبجهد أقل وربط هذا التخفيف باكتفاءِ المعنى ووضوحِه وبيان الدلالة لدى المخاطَب.

كما أنَّ سِيبويه أشار أيضا إلى تعلقِ الاقتصاد بالحذف بوجود قرينة الحواسِ الخمسَة في التعليلِ عن المحذوف، من ذلك قوله في حذف المبتدأ: «وذلك أنك رأيت صورةَ شخصٍ فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت: (عبد الله وربِّي)، كأنَّك قلت: (ذا عبد الله، أو هذا عبد الله)، أو سمعت صوتاً فعرفتَ صاحبَ الصوت فصار آية لك على معرفته فقلت:(زيدٌ وربيَّ)، أو مَسِسْتَ جسداً أو شمِمْتَ ريحاً فقلتَ: (زيدُ، أو المِسكُ) أو ذُقتَ طعاما وقلت: (العسلُ) ولو حُدِّثَت عن شمائل رجلٍ فصار آية لك على معرفته لقلت:عبدُ الله كأَنَّ رجلا قال : مررتُ برجلٍ راحمٍ لِلمساكين

[1]- سيبويه، مصدر سابق ، ج2، ص345.

[2]- المصدر نفسه ، ج2، ص344-345.

[3]- المصدر نفسه، ج3، ص247.

[4]- المصدر نفسه، ج2، ص344- 345 و ج3، ص246-247.

بارًّا بوالدَيْه فقلت: (فلانُ واللهِ)»[1] فحذف المبتدأ كما جاء في النص السابق يعتمد على قرائن حالية يستعملها المتكلم في كلامه مرتبطة بالحواس

(الرؤية، السمع، الشم، التذوق، اللمس) ومرتبطة أيضا بمعرفة المتكلم للمخاطَب «فتصبح هذه الأشياء الواقعة في مجال خبرة الحواس أو المعرفة، جزءا من نسيج اللغة وتقوم مقام العناصر اللغوية الخالصة»[2]

وفي موضع آخر، يربط الاقتصاد اللغوي بذكر عنصر لغوي في التركيب ولوجود سياق لغوي يتعلق بسياق الحال، وهو قلة التباس المعنى عن المخاطب، ومثال ذلك في حذف المضاف:

«قال الشاعر:

أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسِبِين امْرأً و نارٍ تَوَقَّدُ باللَّيْلِ نارَا

وهو يُريد: وكلَ نارٍ»[3].

وعلّة ذلك بقوله: «فاستغنيت عن تثنية(كل) بذكرك إياه في أول الكلام ولقلة الالتباس على المخاطَبِ»[4]، فقد اعتمد هنا على عنصر لغوي ذكره في صدر البيت وهو: (أَكُلَّ) للدلالة على الفرع المحذوف في عجز البيت وجعل ذكره في أول الكلام سببا في قلة التباس المعنى على المخاطب ولعلة أخرى أكثر ذكرا في الكتاب وهي كثرة الاستعمال «والتي تكسب المخاطب المعرفة بالمحذوف»[5].

ويكفي أن نشير إلى ما جاء في الكتاب في حذف خبر لولا وحذف اسم لا النافية للجنس ومثال ذلك في حذف خبر لولا قوله:« لولا عبد الله لكان كذا وكذا، أي: لولا عبد الله بذلك

---

[1]- سيبويه، مصدر سابق، ج2، ص130.

[2]- محمد سالم، مرجع سابق، ص317.

[3]- سيبويه، المصدر نفسه، ج1، ص 66.

[4]- المصدر نفسه، ج1، ص 66، ينظر نفس الحالة ج1، ص 215 – 216.

[5]- محمد سالم صالح، المرجع نفسه، ص426.

المكان»[1]، ومثال ذلك في حذف اسم لا النافية للجنس: « لاَ عَلَيْكَ، أيْ لاَ بَأْسَ عَلَيْكَ أو لاَ شيءَ عَلَيْكَ»[2].

ولعلَّة جامعة سببٌ في الاقتصاد وهي: « لكثرة استعمالهم إياه في الكلام»[3]، فهذه العلة: «تؤدي إلى التخفيف بحذف أحد عناصر الجملة لعلم المخاطب بالمحذوف وذلك لكثرة جريان الاستعمال اللغوي بذلك التركيب مما يجعل هذه العلة من عناصر سياق الحال"[4].

وَيتطرقُ سيبويه إلى علّة أخرَى ترتبطُ بالاقتصاد اللغوي وهي الاتساع في الكلام واختصار في اللفظ، مستشهدا بذلك بقوله تعالى:﴿ **وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا**﴾ (يوسف: 82) «يعنون واسأل أهل مصر أو أهل قريته وحذف المفعول المضاف لدلالة قريته عليه فقام المضاف إليه مقامه»[5] على سبيل إجاز في اللفظ واتساع في الكلام. ويذكر ذلك على سبيل اتساع وإيجاز في حذف خبر لكن من قوله تعالى: ﴿ **وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ**﴾ (البقرة: 177) فأصل « إنما البر من آمن بالله واليوم الآخر»[6]

فحذف خبر لكن للاختصار واتساعا في الكلام ويجري على هذه الشاكلة قول الله تعالى أيضا:﴿ **وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً**﴾ (البقرة: 171) والمعنى: « مثلكم ومثل الذين كفروا كمثل الناعق والمنعوق به الذي لا يسمع»[7]، ولعلّة إدراكُ المحذوف وهي: «سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطَب بالمعنى»[8]، فالمخاطِب يدركُ أن للمخاطَب علم بالمنعوق به فحذف المضاف إليه إيجازا للفظ وتوسعا للمعنى فكل هذا يدخل في مبدأ الاقتصاد اللغوي.

---

[1]- سيبويه، مصدر سابق، ج2، ص 129

[2]- المصدر نفسه، ج2، ص 295

[3]- ينظر: المصدر نفسه، ج2، ص 129.

[4]- محمد سالم صالح، مرجع سابق، ص 426.

[5]- سيبويه، المصدر نفسه، ج1، ص 212.

[6]- عبد الواحد صالح، الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، دار الفكر، الأردن، (د ط) و (د س)، ج1، ص360.

[7]- سيبويه، المصدر نفسه، ج1، ص 212.

[8]- المصدر نفسه، ج1، ص212 وينظر نفس العلة في ص 213- 216.

ونستنتج مما سبق أن العلل الاستعمالية التي أقرَّها سيبويه في تعليل ظاهرة الحذف تعودُ إلى قانونِ الاقتصاد اللغوي؛ إذ إن: « أساس القوانين التي يبنى عليها الاستعمال اللغوي، هما هذا المبدآن المتدافعان: الاقتصاد في المجهود العضلي والذاكري الذي يحتاجُ إليه المرسل والبيان الذي يحتاج إليه المرسل إليه فالمتكلم ككل، فاعل يميل إلى التقليل من المجهود والاكتفاء عما يمكن استغناء عنه من الألفاظ»[1].

ومما يجْدُرُ الإشارةُ إليه كذلك، أنَّ سيبويه حينمَا يعرضُ الاقتصاد اللغوي بظاهرة الحذف يُراعِي أساليبَ العربِ في تركيب الكلام لأغراض ومقاصد يُريدها المتكلم والسامع، أي: إنَّه ينظُر إلى البنية التركيبية للغة (البنية الداخلية) وعلاقتها بالسياقات الخارجية في تأليف الكلام[2].

فالكلام عنده ليس مرتبطا بعبارات وقواعد التقعيد النحوي فقط وإنما يتجاوز إلى مراعاة الكلام مع الوقع حتى يكون الاكتمال والصحَّة في الكلام وفي هذا المقام يقول شعبان عوض: « والنحاةُ وفي مقدمتِهم سيبويه عندما افترضُوا ما افترضُوا كانوا يهدفُونَ إلى وضع قواعد لكي تحْتذَى ويُسار عليها ولم يكن عملهم مجردَ التقعيد الجاف الذي لا صلةَ له بالواقعِ فعَملُهم كان أشبهَ بعملِ المجامعِ اللغوية في عصرناَ»[3]؛ لأنَّهم اهتموا باللغة المنطوقة عند العرب التي كانوا يمتازون فيها بالسليقة اللغوية فربطوا مفهوم الرسالة بما أراده المتكلم من معنى لإيصاله للمتلقي بالمحيط والبيئة التي ترتبط بالحدث الكلامي.

فالمتأملُ للكتابِ يكشفُ أنَّ النحاةَ وفي مقدمتهم سيبويه على وَعْيٍ بالسياقاتِ الخارجيةِ في التوجيه العربي كما يقول نِهاد موسَى: « فوجدتُه منذُ ذلك العهد المبكر يفزعُ إلى السياق والملابسات الخارجية وعناصر المقام ليرد ما يعرض من بناء المادة اللغوية من الظاهر مخالفة إلى أصول النظام النحوي طالبا لاطراد المحكم وهو ما يوافق ما صدر عنه في الكتاب من ملحوظات كثيرة، مما تنبني عليه الوظيفة ومناهج التوسيع أو اللغويات الخارجية بعبارة دي سوسير»[4].

---

[1]- عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، الموفم ، الجزائر، (د ط)، 2007م، ص 196.

[2]- ينظر: محمد سالم صالح، مرجع سابق، ص 412- 413، 443.

[3]- العبيدي، مرجع سابق، ص 250.

[4]- نهاد موسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، دار البشير، الأردن، ط2، 1970م، ص 88.

لنجد ذلك قد تطور في التركيز على الوظيفة اللغوية في مدرسة مستقلة بذاتها مع أندري مارتيني محاولا أن يبرز الوظائف الكامنة في اللغة من خلال الاستعمال بمراعاة أثر الملابسات الخارجية في بنية اللغة.

الفرع الثالث: مقاربة أندري مارتيني:

إن طبيعة أي لغة تلجأ إلى الحذف قصد الإيجاز وعدم التكرار، وذلك بحذف عنصر من عناصر الجملة فهو: «ظاهرة مشتركة في اللغات الإنسانية»[1] بينما إن وقفنا على ما جاء به أندري مارتيني من بحوث في الاقتصاد اللغوي نجده لا يهتم بظاهرة الحذف في الدرس النحوي بقدر ما يهتم بها في الدرس الصوتي من ناحية الوظيفة حتى أنه في تحليله للاقتصاد اللغوي كان مبني على مبدأ التقطيع المزدوج وخاصة في التقطيع الثاني، أي: تقطيع الوحدات الدالة إلى الوحدات غير دالة.

وعدم اهتمامه بالحذف لاعتقاده: « أن ليس ثمة بنية عميقة»[2]، و « ليس ثمة كليات لغوية خارج ما هو متضمن في تعريفنا للسان»[3]، ولكن يقر في حالة استثنائية عندما نتخلى على الفاعل، بأنّه يوجد هناك عنصر الملاءمة اللّغوية وهي محاولة للمتكلم إيجاد تلاؤم بين ما يقصده (بنية العميقة) وما يقوله (بنية السطحية) ومثال ذلك قوله: «فعل الرعي paiter يتضمن مثلا: (بقرة)، (عشبا) كمشاركين فذلك لأننا نفترض أن البقرة ترعى العشب وليس العكس»[4]، فحذف البقرة" أو "العشب"؛ لعلّة أنَّنا نفهمها ونعلمها أن الرعي للبقرة والعشب فهذا الافتراض هو علم المخاطب يعد سبيلا من سبل الاقتصاد اللغوي ورغم هذا لا يكفي أن نشير إلى أن أندري مارتيني يتوافق مع سيبويه من جانب المفهوم العام لمبدأ الاقتصاد اللغوي من حيث إنه يبلّغ المتكلم عددا ممكنا من المعاني بأقل عدد ممكن من الوحدات الكلامية وكذلك لوجود أسباب خارجية عن البنية الداخلية وهي مساعدة للعملية التواصلية وتعرف عند سيبويه بالعلل، تعد من الأسباب التي تؤدي إلى الاقتصاد اللغوي

---

[1]- عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، 1979م، ص149.

[2]- أندري ماتيني، وظيفة الألسن وديناميتها، دار المنتخب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1416هـ- 1996م، ص242.

[3]- المصدر نفسه، ص 242.

[4]- المصدر نفسه، ص 243.

« فوجود صراع بين حاجات التواصل التي تؤدي إلى التطور اللغوي وخمول الأعضاء ونزوعها إلى الاقتصاد العهد الذي تتطلبه عملية التلفظ أو التذكر من ناحية أخرى»[1].

[1]- بوقرة، مرجع سابق، ص 104.

خاتمة

بعد رُكُوبِنا البحر؛ بحر الكتاب مع سيبويه، كما يقول المبرد، لنجد أنفسنا بعد هذا الطواف الدقيق والإبحار العميق مُلتزمين بضرورة استخلاص النتائج والملاحظات المتعلقة بالبحث والصادرة عنه وهي كالتالي:

– غزارة مصطلحات الاقتصاد اللغوي في مدونة بحثنا كالإدغام، التصغير والحذف، هذا ما يدل على اهتمام العرب القُدامى وفي مقدمتهم سيبويه بهذه المسألة اللغوية التي تبرز خصوصية مهمة في اللغة العربية ألا وهي تنوع المصطلح لتفسير الظاهرة.

– الاقتصاد اللغوي عند سيبويه لا يتركز في البينة الداخلية للغة وحدها، بل يتعداه إلى مراعاة الملابسات الخارجية للقول.

– يمكن ربط الاقتصاد اللغوي بالبداوة والحضارة فلغة تميم مثلا، أميل إلى الاقتصاد اللغوي من لغة الحجاز، حسب ما يُقرّ بذلك سيبويه

– يحتج سيبويه للاقتصاد اللغوي بالقراءات القرآنية، وهذا دليل على أنه اعتنى باللغة المنطوقة في الاستشهاد، سواء من القرآن أو كلام العرب أو قراءات قرآنية شاذة أو مطردة.

– يبرز الاقتصاد اللغوي في الجهد العضلي بقوة في تبرير سيبويه لعلل الإدغام خاصة ويقر أن ارتفاع حاجز التصويت لمرة واحدة مطلب العربي في لغته، كما أنه يعود إلى الثقل الناتج عن تجاور الأصوات المتماثلة أو المتباعدة؛ من أجل التخفيف (بدل أقل جهد).

– آلية التصغير تقوم في الأساس على قيام الصفة في ذات الموصوف تحويلا لبنية الصرفية فقامت ياء التصغير مقام الصفة المراد إطلاقا عليه، مثل: (جبل صغير تصبح جُبَيْل) .

– قد يتداخل المظهران، كالحذف والتصغير لتحقيق الاقتصاد اللغوي من أجل ملائمة الكلمة للصيغة الصرفية التصغيرية مثل: فرزدق تصبح فُرَيْزد.

– يعتمد الاقتصاد اللغوي في الحذف أساسا على السياقات الداخلية والخارجية ليس ترتيبا للكلمات فقط فسيبويه لم يقتصر على تقعيد النحوي فحسب، بل تعدى إلى مراعاة القرائن الخارجية في فهم المعنى وتخريج قواعد النحو.

– تتداخل العديد من المصطلحات عند سيبويه، كونها مزيجا متشاكلا من مصطلحات غير ناضجة فهي إرهاصات العمل اللغوي في التراث ومنها مصطلح الإضمار والحذف فالإضمار يشمل الحذف إذ يكون لما يستعمل إظهاره – حسب سيبويه – في حين أن الحذف يختص بالمتروك و بذلك فالحذف نوع من الإضمار.

– الاقتصاد اللغوي عند سيبويه له دوافع عديدة حسب مظاهره:

–الإدغام: يتحقق دافعه باعتباره اقتصاداً لغوياً في: تماثل وتجانس الصوتين في المثلين في الكلمة (المتصل) وفي الكلمتين (المنفصل)، تقارب الصوتين في المثلين في الكلمة في المخرج والصفة .

– التصغير: يتحقق دافعه من إجراءات النماذج (الصيغ) المدروسة في ظاهرة التصغير وهي: فُعَيْل، فُعَيْعل، فُعَيْعِيْل؛ حيث أن لها معاني ومقاصد تثبت الاقتصاد اللغوي وضعا واستعمالا: تصغير ما يتوهم كبره، تقليل ما يتوهم كبره، تحقير ما يتوهم عظمته، تقريب ما يتوهم بعده.

– الحذف: يتحقق دافعه باعتباره اقتصاداً لغوياً في:

علم المخاطَب لما يريده المتكلم، كثرة الاستعمال، أمن الالتباس المعنى، طلب الخفة في الكلام.

– أن الاقتصاد اللغوي أعم وأشمل من المظاهر التي ركزنا عليها الدراسة (الإدغام، التصغير، الحذف) كما أنه توجد مظاهر أخرى لم تدرس تتعلق بالاقتصاد، كالإضمار والوقف والنحت والاختصار وغيرها.

– إنَّ الاقتصاد اللغوي من الجانب الصوتي يتحقق عند العرب في كون الحروف تكتسبُ تلونات صوتية تجعلها تتقارب مع حروف أُخرى إلى حدِ المماثلة وهذا ما يجعل الانسجام الصوتي مطية تقليص الجهد واختصار في الحرف، أما عند الغرب فنجد الحروف تمتاز بحيز صوتي مستقل يميز الحروف ويجعلها لا تتداخل مع بعضها البعض فلا نستطيع أن نتحدث حسب أندري مارتيني على اقتصاد في جانب صوتي إلا بحذف الحروف من أساسها وهذا يعود في الأساس إلى طبيعة اللغة الإلصاقية.

– الاقتصاد اللغوي عند مارتيني يتركز في أساسه على المستوى الصوتي، بتحديد وحدات معينة في مبدأ التقطيع المزدوج للوحدة اللغوية وهذا لا يتحقق عنده في المستوى النحوي، إلا أنه يشير إلى

تقدير الفاعل في البنية العميقة وعدم ظهوره في البنية السطحية هذا بلغة تشومسكي، لكنه يستعمل تحليله لمصطلح آخر هو الملائمة اللغوية.

– الاقتصاد اللغوي في التصغير يعد من أسرار العربية العجيبة؛ حيث إن الوحدة اللغوية تقلب القاعدة العامة في المعنى بتوفر خاصية الميزان الصرفي وتظافر كل من التصغير والحذف فتقلب القاعدة لتكون زيادة في المعنى، نقصان في المبنى وهذا لا نجده في اللغة الإلصاقية التي استخرج منها أندري مارتيني مبدأ الاقتصاد اللغوي.

بعد هذا الموسم من الحصاد العلمي المجهد، نقر مرة ثانية أننا انتهجنا الانتقاء بدل الاستقراء أو نستطيع بعبارة أدق أن نقول: بأننا انتهجنا الاستقراء الناقص الذي لم يستوف جميع عناصر المدونة بذلك، يبقى معين النتائج والاستخلاص مفتوحا بالتدقيق والاستقصاء.

الفهارس

❖ فهرس المصادر والمرجع:

القرآن الكريم برواية حفص

المصادر

1- الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تح: عبد المنعم نقابي، دار الجيل، بيروت، ط1، 1424هـ - 2004م.

2- الجرجاني علي بن محمد الشريف، التعريفات، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي بيروت ، ط1، 1405هـ.

3- ابن جني أبو الفتح، الخصائص، تح: عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3، 2008م.

4- الرماني، النكت في إعجاز القرآن ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن الكريم، تح: محمد خلف الله و محمد زغلول سلام، دار المعارف، القاهرة، ط1، (د ت).

5- الزمخشري جار الله أبو القاسم محمود، أساس البلاغة، تح: محمد باسل عيون السواد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ- 1998م.

6- ابن السراج محمد بن سهل، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، بيروت، ط3، 1988م.

7- السكّاكي، مفتاح العلوم، ضبطه و كتب هوامشه و علق عليه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1987م.

8- سيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تح. عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط5، 1435هـ — 2009م.

9- السيوطي جلال الدين ، هُمعُ الهوامع ، تح: د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، دط، (دت).

10- السيرافي أبو سعيد ، شرح كتاب سيبويه، تح:أحمد حسن وعلي سيد علي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2012.

11- الكفوي أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني، الكليات، تح: عدنان درويش و محمد المصري، دار النشر مؤسسة الرسالة ،بيروت، (د ط)، 1419هـ، .1998م.

12- ابن منظور جمال الدين محمد، لسان العرب، دار الصادر، بيروت، لبنان، ط4، 2005 م،

13- ابن هشام، معني اللبيب، تح: مازن المبارك و زميله، دار الفكر، بيروت، ط6، 1985م.

❖ قائمة المراجع:

✓ كتب

14- أندري مـــارتيني، وظيفة الألسن وديناميتها، دار المنتخب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1416هـ- 1996م.

15- أندري مـــارتيني، مبادئ في اللسانيات العامة، تر: سعيد زبير، دار الأفاق، الجزائر، (د ط) و (دت).

16- أحمد حسن كحيل، التبيان في تصريف الأسماء، (د دن) و (د ب ن)، ط6، (د س).

17- أحمد سعيد محمد الأصول البلاغية في كتاب سيبويه وأثرها في البحث البلاغين مكتبة علي حسن، القاهرة، ط2، 1430هـ – 2009م.

18- الأنباري أبو البركات، كتاب أسرار العربية، تح: فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ط1، 1995م.

19- بان الخفَّاجي، مراعاة المخاطب في النحو العربي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2008.

20- تمَّام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب القاهرة، ط6، 2009،

21- تمام حمد عيد المنيزل، الحذف في النحو العربي، دار اليازوري، عمان، الأردن، ط1، 2012.

22- التواتي بن التواتي، المدارس اللسانية في العصر الحديث ومناهجها في البحث، دار الوعبي د. ط، 1436 هـ — 2015م.

23- خالد عبد الكريم جمعة، شواهد الشعر في كتاب سيبويه، الدار الشرقية، مصر، ط2 1409هـ- 1989م.

24- الطيب دبّة، مبادئ اللسانيات البنيوية - دراسة تحليلية إبستيمولوجية، دار القصبة للنشر الجزائر، ط2، 2011م.

25- عبده الرَّاجحي، النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، 1979م.

26- علي أبو المكارم، الحذف والتقدير في النحو العربي، دار غريب ،ط1 القاهرة.

27- عبد الرحمان الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، موفم للنشر، الجزائر، 2007 م، (د ط).

28 - عبد الواحد صالح، الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، دار الفكر، الأردن.

29- عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، الموفم ، الجزائر، 2007م.

30- عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسية في اللسانيات، دار الكتاب الجديدة المتحدة، ط1، 2010.

31- فاطمة الطبال بركة، النظرية الألسنية عند رومان جاكبسون - دراسة ونصوص -، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1413هـ- 1993م.

32- شعبان عوض العبيدي، التعليل اللغوي في كتاب سيبويه، منشورات قاز يونس بنغازي، ط1، 1999.

33- مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، تج: د كوكب ديب دياب، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، ط1، 2004م.

34- ميشال زكريا، مباحث في النظرية الألسنية وتعليم اللغة، المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، د. ط د ت.

35- محمد سالم صالح، الدلالة و التقعيد النحوي دراسة في فكر سيبويه، دار غريب، القاهرة، ط1، 2006.

36- محمد فتيح، في الفكر اللغوي، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1989،

37- نهاد موسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، دار البشير، الأردن، ط2، 1970م.

38- نعمان بوقرة، اللسانيات اتجاهاتها وقضاياها الراهنة، عالم الكتب الحديث، عمان، 1430هـ- 2009م.

39- نوزاد حسن أحمد، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، جامعة قاريونس، دار الكتب الوطني، بنغازي، ط1، 1996م.

✓ **دوريات ومذكرات**

40- بشير ابرير، آليات تحليل الخطاب في كتاب سيبويه، مجلة كلية الآداب واللغات، جامعة بسكرة، العدد: 10 – 11، جانفي، جوان، 2012.

41- وردة غديري، رسالة ماجستير في اللغوي في اللغويات بعنوان سمات الاقتصاد اللغوي في العربية، دراسة وصفية تحليلية، جامعة الحاج لخضر، باتنة سنة 1423- 1424هـ/ 2002- 2003م.

فهرس الموضوعات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	
الإهداء	
الملخص	
مقدمة:	أ – ث
المبحث الأول: مبدأ الاقتصاد اللغوي ومظاهره في ضوء المقاربة اللسانية	15-05
المطلب الأول: بين التراث واللسانيات	08-06
المطلب الثاني: مفهوم مبدأ الاقتصاد اللغوي ومظاهره	14-08
المبحث الثاني: مبدأ الاقتصاد اللغوي في كتاب سيبويه	70-15
المطلب الأول: المستوى الصوتي " الإدغام"	44-16
المطلب الثاني: المستوى الصرفي " التصغير"	55 -45
المطلب الثالث: المستوى التركيبي "الحذف"	70-55
خاتمة	74-70
فهرس المصادر والمراجع	79-76
فهرس الموضوعات	80